

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات
المحاسبية
- دراسة حالة مديرية الضرائب ولاية المسيلة -

تحت إشراف:

-د. جباري عبد الوهاب

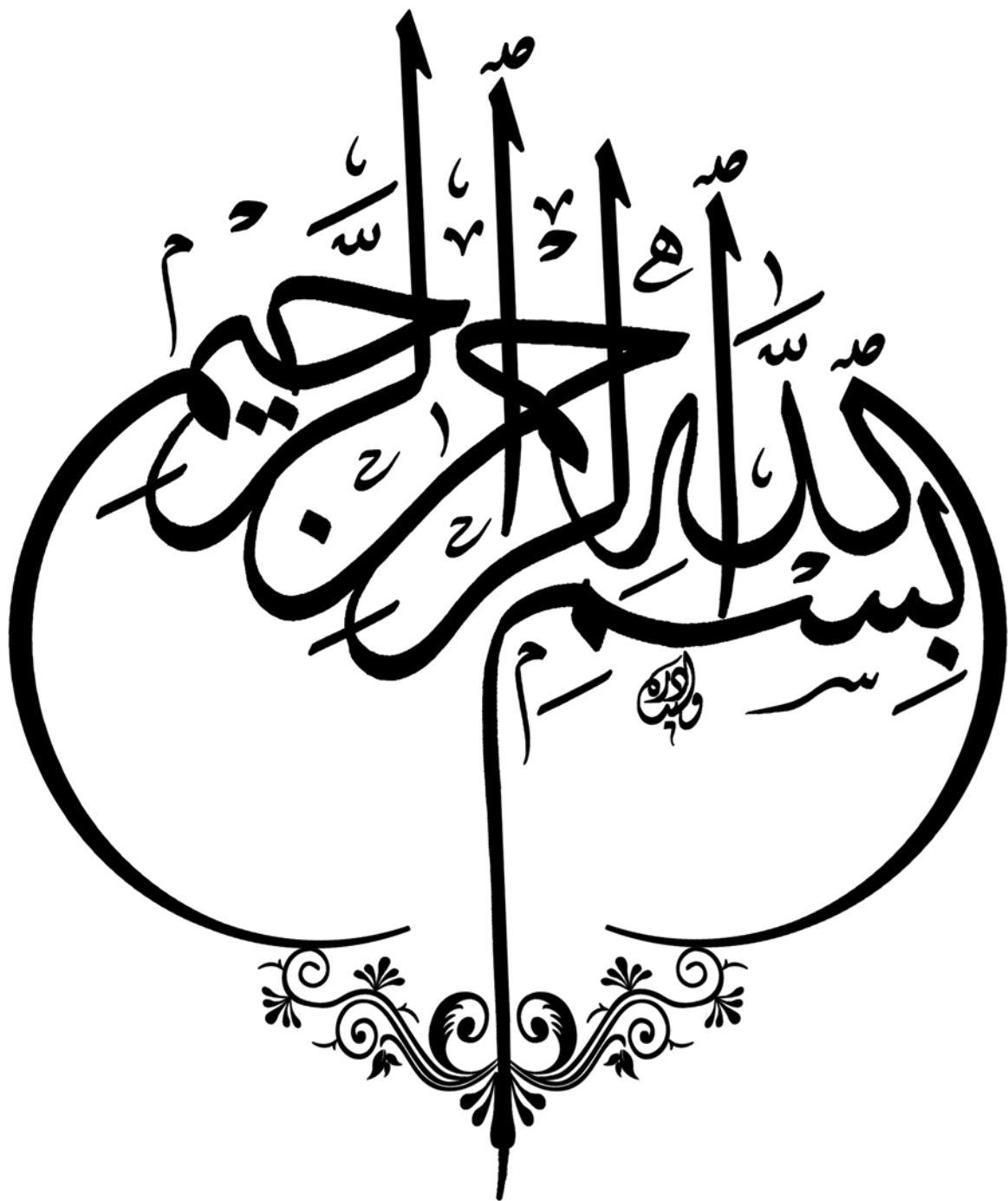
من إعداد الطالب:

- بوقرة صهيب

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
	أستاذ محاضر - صنف أ-	محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
جباري عبد الوهاب	أستاذ محاضر - صنف ب-	محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
	أستاذ محاضر - صنف أ-	محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021



الشكر



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم" صدق الله العظيم

أحمد الله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقنا لما نحن عليه
وأصلي وأسلم على الحبيب المصطفى محمد خير الأنام عليه الصلاة والسلام
أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف على عملنا الدكتور "جباري عبد
الوهاب" الذي كان خير مؤطر لهذه الدراسة بتوجيهاته ودعمه ونصائحه
القيمة حفظه الله.

وإلى السادة أعضاء اللجنة المناقشة

لنا من دعم ومساندة.

إلى كل قسم العلوم المالية والمحاسبة

بسم الله الرحمان الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم سورة التوبة - الآية 105-

أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

إلى أبي الغالي

إلى أمي جوهرتي الغالية

إلى من يصعب فراقتهم وينجلي صفاء القلب للقاءهم إخوتي

إلى كل أصدقائي

إلى كل من عرفني وتمنى لي النجاح

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	شكر
//	إهداء
//	فهرس المحتويات
//	قائمة الجداول
//	قائمة الأشكال
//	قائمة الملاحق
أ - ج	مقدمة
الفصل الأول: الفصل النظري للرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	
05	تمهيد
24-06	المبحث الأول: الرقابة الجبائية على المحاسبة
07	المطلب الأول: إجراءات الرقابة الجبائية على المحاسبة
17	المطلب الثاني: إجراءات ما بعد الرقابة الجبائية على المحاسبة
38 -25	المبحث الثاني: طبيعة نظام المعلومات المحاسبية
26	المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات
30	المطلب الثاني: نظام المعلومات المحاسبي
36	المطلب الثالث: تألية نظام المعلومات المحاسبي
45-39	المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبية المالية
40	المطلب الأول: نظام معلومات المحاسبة المالية بين المخطط الوطني المحاسبي والمبادئ المحاسبية
41	المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي المالي
44	المطلب الثالث: الأنظمة الجزئية لنظام معلومات المحاسبة المالية
46	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية
47	تمهيد
52-47	المبحث الأول: الإطار التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة
48	المطلب الأول: تقديم للمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة
49	المطلب الثاني: مهام المديريات والمكاتب الفرعية

58-53	المبحث الثاني: المنهج والأداة المتبعين للدراسة
53	المطلب الأول: مكونات ومنهجية الدراسة
54	المطلب الثاني: حدود الاستبيان والوسائل الإحصائية المستخدمة
54	المطلب الثالث: هيكل الاستبيان وتفريغ وتحليل البيانات
56	المطلب الرابع: وصف وتحليل خصائص العينة المدروسة
70-59	المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان
59	المطلب الأول: اختبار ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرو نباخ
63	المطلب الثاني: اختبار صحة فرضيات الدراسة
71	خلاصة الفصل الثاني
74-73	الخاتمة
76	قائمة المراجع
78	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

53	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	01
55	مقياس ليكرت الخماسي المعتمد في الدراسة	02
55	مقياس تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة	03
56	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	04
57	توزيع أفراد العينة حسب السن	05
57	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	06
58	توزيع أفراد العينة الخبرة المهنية	07
59	اختبار فقرات الاستبيان	08
59	اختبار صدق فقرات الاستبيان	09
60	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول	10
61	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	11
62	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث	12
62	معامل الارتباط بيرسون بين محاور الدراسة والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان	13
62	اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبيان	14

63	نتائج اختبار T-test لعينة واحدة للفرضية الأولى	15
63	النتائج الإحصائية لفقرات المحور الأول	16
66	نتائج اختبار T-test لعينة واحدة للفرضية الثانية	17
66	النتائج الإحصائية لفقرات المحور الثاني	18
67	نتائج اختبار T-test لعينة واحدة للفرضية الثالثة	19
67	النتائج الإحصائية لفقرات المحور الثالث	20

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	الرقم
28	مكونات نظام المعلومات	01
30	الأنظمة الجزئية داخل المؤسسة	02
38	مسار البيانات بين قسم المحاسبة اليدوية وقسم المحاسبة الآلية	03
49	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة	04

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
78	استمارات التعهد بالأمانة العلمية	02

مقدمة

مقدمة:

تعرف معظم دول العالم تزايداً مضطرباً للنفقات العامة، من سنة إلى أخرى، وهذا خاصة في ظل تحلي الدولة الحديثة عن الأفكار الكلاسيكية التي كانت تلزمها بالحياد في العملية الاقتصادية، وعليه فدور الدولة المتدخلة أُملي على السلطات العمومية على اختلاف توجهاتها وسياساتها الاقتصادية أن تعمل على توفير الموارد المالية الدائمة واللازمة لمواجهة النفقات العامة المتزايدة بفعل تعدد مجالات التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية..... الخ.

من بين الموارد نجد الإيرادات الجبائية التي تشكل إيرادات ثابتة تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية هذه الأخيرة تسعى جاهدة في البحث عن نظام أو تشريع ضريبي محكم يمكنها من ذلك ويعمل على توعية وتشجيع المكلفين والحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

من بين أجهزة الدولة في هذا الإطار نجد الرقابة الجبائية كوسيلة ساهمت في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التنبؤ تشكل دافع حسن في تمويل الخزينة، وكون النظام الجبائي الجزائري نظاماً تصريحي استوجب عملية الرقابة الجبائية، فالمكلف بالضريبة يحدد أسس فرضها بناء على تصريح مقدم من طرفه لمصالح مديرية الضرائب وفقاً لنصوص التشريع المعمول بها، حيث يتم التصريح بالمداخيل وأرقام الأعمال التي حققها في أجل معين، وتتمتع مصالح الضرائب بكافة الصلاحيات في مراقبة هذه التصريحات، الهدف منها أساساً التأكد من نزاهة ومصداقية التصريحات قصد توزيع عادل للعبء الجبائي بين جميع المكلفين.

ومن هذا تم طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

للإجابة على الإشكالية السابقة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهي آلية الرقابة الجبائية في مديرية الضرائب؟

2- ما مدى صرامة الرقابة الجبائية في مديرية الضرائب؟

3- ما مدى تأثير الرقابة الجبائية على المعلومات المحاسبية؟

(1) فرضيات الدراسة:

1- تستخدم مديرية الضرائب آليات فعالة في الرقابة الجبائية

2- لدى الرقابة الجبائية صرامة كبيرة في عملية الرقابة الجبائية.

3- تأثر الرقابة الجبائية إيجابياً على جودة المعلومات المحاسبية

(2) أهداف الدراسة:

1. إبراز آليات الرقابة الجبائية كأداة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

2. تبين الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في مصداقية التصريح المحاسبي.

3. التعريف بسير المهام على مستوى مصالح الضرائب.

(3) أسباب اختيار الموضوع:

1. أهمية موضوع الجباية في مجال المحاسبة.

2. المساهمة في توعية المجتمع بأهمية الضرائب وآثارها الإيجابية على جميع المستويات.

3. إثراء المكتبة بدراسات حول الجباية عموما والرقابة الجبائية خصوصا.

(4) أهمية الدراسة:

يستمد الموضوع أهميته من الدور الذي تلعبه الضرائب في الاقتصاد الجزائري, إذ تكتسي أهمية بالغة فيما يتعلق بتمويل الخزينة العمومية, ويتجلى ذلك في حجم الإيرادات الجبائية الموجهة لتحقيق الأهداف المسطرة, إلى جانب جهود الدولة في الحفاظ على هذه الموارد بتسخير إمكانيات وهيكل رقابية كفيلة بذلك.

(5) حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطار مكاني يخص المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بإدارة الضرائب لولاية المسيلة, وفي إطار زمني يخص الفترة (2020-2021)

(6) منهج الدراسة:

حتى تتمكن من الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة اعتمدنا:

- المنهج الوصفي: في استعراض مختلف المفاهيم.

- المنهج التحليلي: في استعراض مختلف الاستنتاجات.

(7) دراسات سابقة:

دراسة: العثماني مصطفى "نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، حالة الجزائر" مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع مالية ومحاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، أكتوبر 2008.

تطرق الباحث لنظام المعلومات الجبائية، وكيف يتم توظيف المعلومات بشكل جيد من خلال بناء نظام معلوماتي جبائي يضمن استخراج المعلومات بشكل جيد، وبالنسبة للواقع الجبائي الجزائري فإنه في نظر الباحث يفتقر إلى نظام يتسم بالفعالية وسرعة التكيف مع التغيرات الاقتصادية الراهنة إلا أنها تطمح لتحقيق ذلك مستقبلا، ما توصل إليه الباحث هو ضرورة وجود نظام معلوماتي رقابي يستجيب لمتطلبات العملية الرقابية يوفر لها معلومات جبائية أسرع وقت وبأقل التكلفة.

دراسة: بولخوخ عيسى "الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، حالة باتنة" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2004.

يهدف الباحث من خلال دراسته إلى تحديد آليات الرقابة الجبائية التي تسمح بالحد من خطورة ظاهرة التهرب الضريبي كما أنه ركز عليها بدرجة كبيرة، مستقرنا الواقع الذي تعيشه الجزائر وانعكاسات هذه الظاهرة على اقتصادها، والنتيجة التي توصل إليها في نهاية دراسته أن الرقابة الجبائية أحد أنجح الوسائل لمحاربة التهرب الضريبي، رغم القصر النسبي في تأدية دورها وهذا راجع لأسباب عديدة في نظر الباحث أهمها قلة التحكم في المعلومة الجبائية.

(8) هيكل البحث:

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع ومعالجة التساؤلات ارتأينا معالجة على النحو الآتي:

الجانب النظري: متكون من فصلين وهما:

- الفصل الأول: يتضمن عموميات حول التهرب الضريبي والرقابة الجبائية.

- الفصل الثاني: يتضمن الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية وإبراز مراحل عملية التحقيق في محاسبة المؤسسة كآلية للرقابة الجبائية.

الجانب التطبيقي: خصص هذا الجانب للدراسة التطبيقية، والتي تمحورت حول دراسة حالة لمؤسسة خضعت للتحقيق المحاسبي لدى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

الفصل الأول: التأصيل لدور الرقابة الجبائية

في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

تمهيد:

تعتبر الرقابة الجبائية أنجع وسيلة للوصول إلى ما يسمى بجودة المعلومات المحاسبية التي تعود عليه بالإيجاب، وهي أساس مديرية الضرائب والمؤسسات من خلال تجسيد ما يسمى بالشفافية والنزاهة في التصريح المحاسبي، ولذلك الدولة أهمية كبيرة لما يسمى بالرقابة الجبائية من خلال إعطائها سلطة فعلية على المؤسسات، ومن أجل معرفة مفهوم الرقابة الجبائية ومدى اسهامها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية تم تقسيم الفصل النظري إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الرقابة الجبائية على المحاسبة؛

المبحث الثاني: الإجراءات المحاسبية بعد الرقابة الجبائية.

المبحث الأول: الرقابة الجبائية على المحاسبة

من أجل تنظيم عملية الرقابة الجبائية، وبلوغ الغاية المراد تحقيقها بكفاءة وفعالية، منح القانون للإدارة الجبائية حقا لممارسة ذلك، ووضع طرق وأساليب للقيام بالرقابة الجبائية، وتعد الرقابة الجبائية على المحاسبة أسلوبا من أساليب الرقابة الجبائية، والتي تهدف إلى التأكد من صحة ودقة الإقرارات المقدمة من طرف المكلف وفحص محاسبته.

لهذا قسمنا هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: إجراءات الرقابة الجبائية على المحاسبة؛

المطلب الثاني: إجراءات ما بعد الرقابة الجبائية على المحاسبة.

المطلب الأول: إجراءات الرقابة الجبائية على المحاسبة

إن هدف الرقابة الجبائية على المحاسبة هو التأكد من صحة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلف، وقد عرفت الرقابة الجبائية على المحاسبة على أنهما:

«مجموعة من العمليات التي تهدف إلى فحص حسابات الشركة (فردية أو شركة) لمواجهة بعض الوقائع والبيانات المادية مع البيانات المكتوبة، وربما إدخال التعديلات اللازمة عند اقتضاء الحال»¹.

الفرع الأول: التحضير لعملية الرقابة

إن التحضير لعملية الرقابة تعتبر خطوة مهمة وأساسية، وهي عبارة عن مجموعة من الخطوات التي يجب على المراقب القيام بها قبل التدخل الفعلي لذلك، فبعد إعداد قائمة المكلفين الخاضعين لهذه الرقابة التي تكون معدة من طرف المديرية الولائية للضرائب بالتعاون مع رؤساء المفتشيات، وبعد ضبط القائمة ترسل إلى المصالح المكلفة بالرقابة (المديرية الفرعية للرقابة الجبائية).

إن اختيار المكلفين الخاضعين للرقابة المحاسبية لا يكون عشوائياً، وإنما هناك معايير محددة تأخذ في الحسبان أو مؤشرات محددة، بما يتم انتقاء المكلفين ومن بينها:

- أن تكون المؤسسة محترمة للالتزامات المحاسبية الجبائية.
- أهمية الأرباح والمداخيل ومقارنتها مع الأرقام المحققة.
- مظاهر الثروة الخارجية للشخص المستغل أو المسير أو الشركاء.
- العجز المتكرر.
- طبيعة النشاط الممارس.
- التغيير الدائم لمكان النشاط التجاري.
- التعديلات المتكررة في القوانين الأساسية².

¹ - stéphane haddad : **contrôle fiscal** ,http : //www.cabinet – haddad . com / spip . php – article , 20/04/2012 ,p01.

² - بوعلام ولهي : محاضرات في مقياس الرقابة الجبائية و المنازعات مقدمة للسنة الثانية ماستر ، تخصص مراقبة التسيير ،جامعة المسيلة ، 2012.

وبعد تلقي الأعوان هذا الإشعار يقومون ببعض الأعمال التمهيدية والمتمثلة في:

أولاً- سحب وفحص الملف الجبائي:

يجب سحب الملف المفتوح باسم المؤسسة ودراسته من ناحية الرسم على رقم الأعمال والرسم على النشاط المهني والأرباح الصناعية والتجارية، أو الأرباح المهن غير التجارية.

الملف الشخصي للمستغل أو الشركاء أو المسيرين الأساسيين في الشركات¹.

ثانياً- إرسال إشعار بالرقابة للمكلف:

قبل إجراء الرقابة الجبائية في المحاسبة يجب إرسال إشعار بالرقابة مرفقا بميثاق المكلف بالضريبة، والذي يبين حقوق والتزامات دافعي الضرائب، مع إمكانية اختيار مستشار يكون من اختياره.

ويجب أن يحتوي هذا الإشعار على المعلومات التالية:

- اسم وعنوان المكلف الخاضع للرقابة.

- تاريخ ووقت التدخل الأول.

- الفترة المعنية بالرقابة.

- الضرائب والرسوم المعنية بالتحقيق.

- الدفاتر الواجب تحضيرها من طرف المكلف.

- أسماء ورتب مراجعي الحسابات.

مع منحه مدة زمنية لغرض تحضير الوثائق والمستندات المحاسبية، والمقدرة بـ عشرة أيام ابتداء من تاريخ استلامه للإشعار².

ثالثاً- إعداد كشف المحاسبة:

وهذا يكون للسنوات الأربعة التي تتضمن جدول حسابات النتائج مع معدلات هوامش الربح.

رابعاً- إعداد كشف المقارنة للميزانيات الجبائية:

¹ - **guide du vérificateur de comptabilité** :Ministère des finances,direction des impots,édition 2001 , p 30.

² - **la charte du contribuable** : Ministère des finances,direction des impots ,2009 , p 09.

ويكون هذا للميزانيات الجبائية المصرح بها التي تتضمن أصول وخصوم خلال الأربع سنوات¹.

خامسا- جمع المعلومات من الأطراف الخارجية:

إن التبادلات التجارية التي تتم بينه وبين الزبائن والممولين تكون مرفوقة بوثائق وفواتير، بحيث تكون هذه الأخيرة دليل إثبات لحدود عملية البيع والشراء، فالمرقب يقوم بإجراء رقابة معمقة ودقيقة لهذه الفواتير، وعلى الزبون والممول إفادة المرقب بكل الحسابات. كما يقوم بطلب المعلومات من الجمارك، البلديات، الجمعيات المصرفية، وكذا المؤسسات المالية التي تبين حركة الأرصدة².

الرقابة المفاجئة:

لقد أتاح القانون في إطار الرقابة الجبائية في المحاسبة حق ممارسة التدخلات المفاجئة في المؤسسة من أجل ممارسة معاينات مادية قبل التطرق إلى الرقابة المعمقة للوثائق المحاسبية.

وبالتالي فالهدف منها هو السماح للإدارة بإجراء بعض المعاينات المادية التي تفقد قيمتها إن أجلت، والمتمثلة في:

- معاينة وسائل الإنتاج (الجرد المادي للوسائل غير المنقولة، المنقولة، وكذا الوسائل البشرية).

- معاينة مادية للمخزون (الجرد المادي للمخزون الموجود في تاريخ التدخل).

- معاينة وجود الوثائق المحاسبية، ولكن ليس من حق المرقب فحص مضمونها.

- جرد قيم الصندوق.

- كشف أسعار البيع المطبقة من قبل المؤسسة.

وهذا كله من أجل جمع المرقب أكبر قدر من المعلومات حول طبيعة نشاط المؤسسة الممارس ومقارنته بما هو مصرح به.

وفي الأخير يقوم المرقب بتحرير محضر المعاينة، ويسجل فيه المعلومات التي أسفرت عنها عملية الجرد المادي، ويطلب من المكلف التوقيع عليه وإن رفض هذا الأخير التوقيع، يتم تبيان ذلك في محضر المعاينة³.

الفرع الثاني: سير عملية الرقابة

¹ - guide du vérificateur de comptabilité, Op.Ct,p33.

² - كمال رزيق، فضيلي عبد الحليم: نظام المعلومات الجبائي الجزائري ، www.drdsi.cerist.dz/SNIE/rezik ، حمل يوم

2012/04/15 على الساعة 18.20 سا

³ - guide du vérificateur de comptabilité, Op.Ct,p38.

الفصل الأول.....الفصل النظري

إن الرقابة تكون داخل المؤسسة، فبعد انقضاء المدة المحددة للمكلف من أجل تحضير وثائقه وسجلاته المحاسبية المطلوبة، يبدأ التدخل في عين المكان، أي داخل المؤسسة، لأنه لا يمكن أخذ السجلات والوثائق المحاسبية، إلا إذا أذن المكلف بذلك، وفي هذه الحالة يقوم المكلف بتقديم طلب لذلك ويجب أن يكون موقعا¹، كما لا يمكن إجراء الرقابة الجبائية في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل².

وهنا تبدأ عملية الرقابة، وتتجسد في فحص المحاسبة من حيث الشكل ومن حيث المضمون.

أولا- الرقابة الجبائية على المحاسبة من حيث الشكل:

إن الغرض من فحص المحاسبة من حيث الشكل هو التأكد من الوجود المادي للدفاتر المحاسبية، ومن تاريخ المصادقة عليها من طرف المحكمة، ومستوفية لكل الشروط المطلوبة (مرقمة، عدم وجود شطب أو تمزيق ... الخ) دون الفحص النقدي لها.

عموما فإن الرقابة على المحاسبة من حيث الشكل تهدف إلى التأكد من أن:

1- المحاسبة تامة ومنظمة:

حتى تكون المحاسبة تامة ومنظمة يجب أن يمسك المكلف بالضرورية الوثائق الإلزامية المنصوص عليها في المواد من 09 إلى 12 من القانون التجاري والتسجيل يتم وفق ما نص عليه المخطط الوطني المحاسبي ويجب توفر الشروط التالية:

أ- مسك الدفاتر والوثائق الإلزامية:

وتتمثل هذه الدفاتر والوثائق فيما يلي:

- دفتر اليومية العامة.

- دفتر الجرد.

ب- يجب توفر الوثائق التبريرية:

أي يجب تتوفر كل وثيقة أو مستند يثبت أن المؤسسة قامت بتلك العمليات خاصة فواتير الشراء الأصلية ونسخ من فواتير البيع وتقديم الخدمات.

2- محاسبة مقنعة ولها قوة الإثبات:

¹ - Marcel gonthier , jean-luc Rossignol :droit fiscal,foucher,2010,france , p 562.

² - المادة 20-1 من قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره .

الفصل الأول.....الفصل النظري

على المراقب التأكد من صدق محاسبة المكلف، ويكون ذلك بالتحقيق من أن كل العمليات والقيود المسجلة لها الاكتتابات والوثائق التبريرية مع طبيعة العملية المنجزة، بيع أو تقديم خدمات يقابلها وجود فاتورة أصلية ووثائق الصندوق والإيصالات ... إلخ.

3- محاسبة دقيقة:

هذا الفحص يستلزم تأشيراً حسابياً للمجاميع والأرصدة، وكذلك مراقبة عمليات الترحيل والتأشير على سلامته وصفة التسجيلات الإجمالية المنقولة على دفتر اليومية عن طريق وضع مقارنة مع بيانات دفتر الأستاذ وبيانات الدفاتر المساعدة¹.

ثانياً- الرقابة الجبائية على المحاسبة من حيث المضمون:

يهدف هذا الفحص إلى التأكد من مدى صحة المعطيات المحاسبية، ويكون ذلك بإجراء مراقبة على كل الحسابات الرئيسية لميزانية المؤسسة.

1- عملية الرقابة على الاستثمارات:

وهي تتجسد في حسابات الصنف (2) مثل: الأراضي، المباني، معدات وأدوات صناعية،... إلخ، ويقوم المراقب هنا التأكد من الوجود الفعلي لهذه الاستثمارات ومستعملة بما لا يتنافى مع إهلاكها، ويكون ذلك من خلال مقارنة الجرد الفعلي لهذه الأصول بما هو مسجل فعلاً في دفاتر وسجلات المؤسسة، ومقارنة ذلك مع فواتير الشراء، وأن المعالجة المحاسبية قد تمت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

كما يقوم بالتأكد من أن هذه الاستثمارات ملك للمؤسسة وذلك عن طريق العقود، وأنها لم تتنازل عنها، وإن كان ذلك يجب عليه تتبع إن تم حذفها خلال الدورة².

2- مراقبة المشتريات:

فالمخالفات التي يمكن أن تظهرها الرقابة في هذا الحساب يمكن تصنيفها إلى قسمين:

أ- الزيادة في المشتريات :

والهدف من وراء زيادة المشتريات هو تخفيض هامش الربح الخام ومنه تخفيض هامش الربح الصافي حيث يمكن أن يظهر على عدة أشكال منها :

- تسجيل نفس الفاتورة بتواريخ مختلفة.
- تسجيل لمشتريات وهمية بدون تقديم أي فاتورة.
- تسجيل فاتورة قديمة بتغيير أرقام السنة الأخيرة.

¹ - guide du vérificateur de comptabilité, Op.Ct , p62

² - محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي : المراجعة و تدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص

الفصل الأول.....الفصل النظري

- تسجيل نفس الفاتورة في السجلات الثانوية وفي سجل العمليات المختلفة، وغالبا ما يكون هذا النوع عند المكلفين الذين لا يستطيعون إخفاء أرقام أعمالهم (مقاولو الأشغال العمومية الذين يعملون لحساب الدولة أو الجماعات المحلية مثلا)، ولذلك فالمرقب الجبائي مطالب بكشف هذه الزيادات، وذلك بالتدقيق في فواتير الشراء ومقارنتها مع وصلات الطلب أو التسليم، ومن جهة أخرى مع الكشف البنكي وبصورة أخص مع المعلومات الواردة من الموردين للمكلف.

ب- التخفيض في المشتريات:

قد تظهر هذه العملية عديمة الجدوى بالنسبة للمكلف لأنها ترفع من الربح ولا تخفضه، وفي الحقيقة فإن التخفيض المقصود للمشتريات يصحبه غالبا إخفاء مماثل للإيرادات الناتجة عن المبيعات.

وفي الواقع إذا قامت المؤسسة بتخفيض جزء من مبيعاتها وسجلت كل مشترياتها في المحاسبة، فإن نسبة الربح الخام المستخرجة في المحاسبة تظهر غير عادية وهو الشيء الذي يجلب انتباه المرقب.

هذا النوع من الغش يستعمل بكثرة في الوقت الحالي حيث يظهر بالأشكال التالية:

- إغفال تقييد فواتير الموردين بصفة منتظمة.
 - مشتريات مقنعة على شكل مصاريف عامة وتقييدها في حساب الأعباء.
 - مشتريات بدون فواتير.
 - مشتريات عن طريق تعريف جبائي خاطئ.
- ولذلك فالمرقب مطلوب منه المراقبة الدقيقة لمخزونات المواد بواسطة الفواتير ووصلات التسليم والجرد المادي.

ج- مراقبة المشتريات فيما يتعلق بالرسم على المشتريات:

إن المرقب الجبائي من خلال عملية تدقيق للمشتريات يهدف إلى التأكد من حقيقة الرسم على المشتريات الواجب خصمه قانونا، وذلك من أجل ضبط الرسم القابل للدفع.

الرسم الواجب دفعه = الرسم على المبيعات - الرسم على المشتريات

فالأخطاء الواردة في حساب المشتريات يمكن أن يكون لها أثر فيما يتعلق بالرسم على القيمة المضافة على المشتريات حيث أن:

- التخفيضات: فالمشتريات الوهمية أو التي تم زيادتها والمسجلة يمكن أن تعطي تخفيضات غير مبررة.
- من وعاء الرسم على القيمة المضافة في حدود أو كل تخفيض للمشتريات يمكن أن تعطي تخفيضات مماثلة للمبيعات المسعرة¹.

3- الرقابة الجبائية على المخزونات:

إن هذه العملية تؤدي إلى إظهار الحالتين التاليتين:

- احتواء الجرد على كميات حقيقية مخزنة لكنها مقيمة بأسعار أعلى من قيمتها الحقيقية.

¹ محمد طالبي: الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري (1995-1999)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص

- عدم إظهار الجرد لجزء من الكميات الحقيقية المخزنة وهذا يعني التقليل من الكميات.

وفي هذه الحالة يجب على المراقب التأكد من صحة الإدخالات والخراجات، الجرد المستمر والتقييم، خاصة تقييم الاخراجات في حالة التضخم وعدم استقرار الأسعار، كما يقوم بمراقبة المؤونات المكونة في حالة تدهور قيم المخزونات¹.

إن أهم الطرق المعتمدة في مراقبة المخزون عن طريق الكميات تأتي عندما يقوم بزيارة مفاجئة أي التدخل في عين المكان دون إعلام المكلف بالضريبة.

4- مراقبة المبيعات:

يعتبر أهم حساب يجب التركيز عليه، لأنه من السهل إحداث تغييرات عليه، وكذا من الصعب اكتشاف التلاعبات المحاسبية التي تحدث عليه، ومن أهم التلاعبات ما يلي:

- البيع بدون فواتير.

- تخفيض القيمة الحقيقية لبعض المبيعات.

- نسيان إيرادات متأتية من صناعة التحويل وأنشطة قطاع البناء وبيع الفضلات والمهملات.

- تسجيل المردودات الوهمية للسلع في الجانب المدين لحساب المبيعات.

- عدم التسجيل للسلع التي أخذها التاجر أو المستغل لحاجته الشخصية أو العائلية².

5- مراقبة الحقوق:

وهي عبارة على كافة حقوق المؤسسة نتيجة لتعاملها مع الغير، حيث على المراقب أن يجري مقارنة بين اليومية المساعدة للمبيعات وحسابات الموجودات (صندوق، بنك، الحساب الجاري البريدي)، من أجل ضمان مطابقة الأرصدة من ناحية، والقيام بكشوفات ربط لدى العملاء لضمان مطابقة الأرصدة من ناحية أخرى، وبالنسبة للحقوق المدومة على المراقب أن يتأكد من انسجام الحساب العام للعملاء مع دفتر الأستاذ ومع ميزان المراجعة الفردي للعملاء، خاصة على:

- التخفيضات الممنوحة خارج الفاتورة.

- التسبيقات والدفعات على الطلبات.

¹ - محمد بوتين : المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008 ، ص 165 .

² - guide du vérificateur de comptabilité, Op.Ct , p 85.

- محاسبة الحقوق المذكورة بالعملة الصعبة وقيمتها بالعملة المحلية.

- الفحص المادي للفواتير قيد الاستلام.

- الحركة بين حساب العميل والحساب الجاري للشركة أو المستغل.

أما بالنسبة لحساب البنك على المراقب أن يتأكد من انسجامه مع الكشف البنكي للمكلف ومتابعة علاقته بحساب المبيعات ومع المعلومات الموجودة في الملف الجبائي.

أما بالنسبة لحساب الصندوق عليه أن يتأكد من أن الصلاحيات تتعلق بمبيعات مفوترة للعملاء.

6- مراقبة الأموال المملوكة:

على المراقب فحص الحسابات التي تخص:

أ- الأموال الجماعية:

ويتكون من مجموع القيم التأسيسية لمساهمة الشركاء وغالبا ما يكون رأس المال ثابت للمؤسسة، وعلى المراقب أن يركز على التعديلات التي تمس هذه الحسابات، إذ يجب عليه أن يطلب المبررات والوثائق التي يراها ضرورية والتغيرات في الأموال الجماعية يمكن أن تكون بالزيادة أو التخفيض في رأس المال للشركة، وفي حالة التنازل عن الأسهم والخصص إلى حقوق التسجيل، على المحقق أن يضمن فائض القيمة، فيجب إخضاع الفائض إلى الضريبة على الدخل الإجمالي للأرباح غير التجارية¹.

ب- الأموال الشخصية:

يخص هذا الحساب المؤسسات الفردية، ويعبر عن الذمة المالية المخصصة لها من طرف المؤسسة. ويتأكد المراقب من قيمة الأموال المسجلة في حساب الاستغلال، وأن المكلف قد قام بمسحوبات شخصية أم لا، أي يجب المقارنة بين عمليات حساب الجاري للمستغل مع الحسابات الموجودة.

ج- احتياطات:

وهي عبارة عن أرباح المؤسسة غير الموزعة على الشركاء وغير المدجة في رأس مال الجماعي، وعلى المراقب التأكد من صحة مبالغ الاحتياطات وأنها لا تشمل على مبالغ المؤونات غير المبررة والنتائج الاستثنائية.

- ibid, p 80¹

د- نتائج رهن التخصيص:

وهي نتائج الدورات السابقة التي لم تخصص بعد ويتأكد المراقب أن هذه الأرباح قد فرضت عليها الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات.

هـ - مؤونة الخسائر والتكاليف:

تشكل هذه المؤونة الخسائر والتكاليف المتوقعة مستقبلا، وعليه المراقب أن يتأكد من أنها تستجيب للشروط القانونية وأنها لم تصبح بدون فائدة خلال سنة تكوينها¹.

7- المراقبة على الديون:

تمثل التزامات المؤسسة تجاه الغير ويشمل الحسابات التالية:

أ- القروض :

وتمثل الإقتراضات البنكية والاستثمارية، وعلى المراقب التأكد من المبالغ الصحيحة لها وأنها أدرجت فعلا في عملية الاستغلال وأنها غير وهمية، وعليه أن يطلب كل الوثائق الضرورية حتى للدورات المتقدمة.

ب- الموردون:

وهي الديون المترتبة على المؤسسة تجاه مورديها ويتأكد المراقب من:

- توافق حساب المورد الموجود في خصوم الميزانية مع رصيد ميزان المراجعة الخاص بالموردين ومع رصيد حساب الموردين في دفتر الأستاذ.

- مقارنة المبالغ المسجلة في جانب المدين حساب الموردين مع يومية الخزينة أو الصندوق.

- مقارنة المبالغ المسجلة في الجانب الدائن مع يومية المشتريات².

8- مراقبة حساب النفقات:

وعلى المراقب أن يقارن بين:

- المبالغ المسجلة في اليومية العامة مع تلك المذكورة في الفواتير.

¹ guide du vérificateur de comptabilité, opcit , p81

² ibid , p 88

الفصل الأول.....الفصل النظري

- التأكد من أن الخدمات والمصاريف المالية ترتبط بموضوع ونشاط المؤسسة، وأن خصم هذه التكاليف في حدود السقف المحدد جبائياً، بالإضافة إلى حدوثها فعلاً، والفواتير التي تحتوي الرسم على القيمة المضافة يجب أن تسجل في المحاسبة خارج الرسم.
- دراسة النفقات المسجلة فيما يخص إذا كانت نفقات المؤسسة حقيقية أم لا.
- التأكد من أن الضرائب قد سددت، وأن عقوبات تأخير الزيادات ليست مسجلة في هذا الحساب.
- مطابقة مصاريف المستخدمين الموجودة في دفتر الأجور ومقارنته مع المبالغ المصرح بها، وأنها تخص فعلاً العمال الذين يعملون في المؤسسة.
- التأكد من أن معدل الاهتلاكات غير مبالغ فيها، وطريقة حساب الاهتلاك، وأن الاهتلاكات قد تم طرحها من الربح الخام¹.

9- مراقبة حساب الإيرادات:

وهي تمثل المبالغ التي تحصل عليها المؤسسة من بيعها لمنتجاتها والإيرادات المختلفة الأخرى التي يمكن أن تكسبها، وتشمل على:

أ- إيرادات الإنتاج المباع والبضائع:

يجب على المراقب الجبائي مراقبة ما يلي:

- حسابات الإيرادات الظاهرة في نتائج المؤسسة الموجودة في الميزانية الجبائية.
- حسابات الإيرادات في نتائج الميزانية المحاسبية للمؤسسة.
- التأكد من أن التخفيضات خارج الفاتورة موجودة كما أن عملية التصريح بها مؤكدة ومسجلة.
- التحقق من أن نظام الفاتورة يستجيب للقوانين السارية المفعول فيما يخص الرسم على القيمة المضافة.
- التأكد من أن الفواتير التي لم يدرج فيها الرسم على القيمة المضافة قد تم تبريرها بشهادة تقدير مصادق عليها من طرف مصالح جبائية (شهادة الشراء بالإعفاء).

ب- على الإنتاج المخزن و إنتاج المؤسسة لذاتها أو أداء الخدمات:

على المراقب أن يركز في أبحاثه على:

¹ - مصطفى عوادي، يونس زين: مرجع سابق، ص 63-65.

- فحص النواقص وتقسيم المبيعات وحركة المخزون وخاصة تلك المتعلقة بالمنتجات تامة الصنع.

- التأكد في حالة إنتاج المؤسسة لذاتها أن التسجيلات قد قيدت بصفة جيدة.

- التأكد من أن مبلغ البضائع المباعة بالوسائل الخاصة قد تم تقييدها بصفة جيدة.

ج- إيرادات متنوعة:

تعتبر قسم مهم من رقم الأعمال فعليه الأخذ بعين الاعتبار هذه الإيرادات والتي قد تنتج من بيع الأغلفة المتداولة ومبيعات الفضلات والمهملات، أو عمليات أخرى.

د- إيرادات خارج الاستغلال:

وهي تعبر عن الإيرادات الاستثنائية التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة لذا عليه التركيز من أجل الكشف عن هذه الأرباح التي لم تكن محل تصريح، ومراقبة الطلبات المستلمة ووصولات التسليم¹.

المطلب الثاني : إجراءات ما بعد الرقابة الجبائية على المحاسبة

بعد الانتهاء من عملية الرقابة الجبائية في المحاسبة يستطيع المراقب إعطاء رأيه حول مصداقية تصريحات المكلف ومحاسبته، وله صلاحية اتخاذ قرار حول قبول أو رفض محاسبة المكلف، وفي حالة تأكده من أن المحاسبة غير منتظمة وغير مقنعة يلجأ إلى إعادة تأسيس الوعاء الضريبي، وإبلاغ المكلف بالضرية بنتائج التحقيق وفي الأخير يعد التقرير النهائي.

الفرع الأول الأول: تقييم محاسبة المكلف

في هذه المرحلة يقوم المراقب الجبائي بتقييم محاسبة المكلف بالضرية و يكون ذلك إما بقبولها أو برفضها.

أولاً- قبول المحاسبة:

تكون المحاسبة مقبولة إذا كانت مطابقة لأحكام النظام المالي المحاسبي، وتستوفي الشروط الشكلية والشروط الموضوعية، وأن النقائص الملحوظة لا ترفع عنها صفة الإقناع، وفي هذه الحالة يتم تصحيح النتائج عن طريق اللجوء إلى الإجراءات الاعتراضية.

ثانياً- رفض المحاسبة:

تنص المادة 43 من قانون الإجراءات الجبائية على أنه لا يمكن رفض المحاسبة نتيجة تحقيق في التصريح الجبائي أو في المحاسبة إلا في

الحالات التالية:

¹ - guide du vérificateur de comptabilité, opcit , p 92.

- عندما يكون مسك المحاسبة غير مطابق لأحكام المواد من 09 إلى 11 من القانون التجاري¹.
- عندما لا تحتوي على أية قيمة مقنعة، بسبب انعدام الوثائق الثبوتية.
- عندما تتضمن المحاسبة أخطاء أو اغفالات أو معلومات غير صحيحة خطيرة ومتكررة في عمليات المحاسبة².

الفرع الثاني الثاني: إجراءات التقييم

بعد عملية الرقابة يجب أن يكون هناك تقييم للمؤسسة التي هي محل الرقابة، وهناك طريقتين للتقييم وهما:

أولاً- إجراءات التقييم:

تكون هذه الإجراءات حسب الوضعية التي وصل إليها المراقب فيما أن تطبق إجراءات التقييم الثنائي، أو تطبيق إجراءات التقييم الأحادي.

أ- إجراءات التقييم الثنائي:

وهي تتعلق بالمكلفين الذين يحترمون الالتزامات الجبائية والمحاسبية، لذلك على الإدارة الجبائية احترام بعض القواعد والالتزامات من أجل القيام بالتعديلات الضرورية، وفي هذا الإطار فإن نتائج عمليات الرقابة الجبائية يجب أن تبلغ للمكلف، حتى في حالة عدم وجود تعديلات، وقد تجرى محادثة بين الطرفين حول النتائج المبلغة، والتبليغ يجب أن يوجه عن طريق رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام أو تسلّم للمكلف شخصياً.

ويستطيع المكلف طلب التوضيحات والتبريرات لبعض النتائج المتوصل إليها، ابتداء من يوم تسليمه للإشعار، فبعد مناقشة الحجج المقدمة من طرف المكلف من أجل القيام بالتعديلات الضرورية، وفي هذه الحالة يكون التقييم النهائي أي الإعلان النهائي لنتائج التحقيق³.

ب- إجراءات التقييم الأحادي:

يحق للإدارة الجبائية القيام وبصفة تلقائية بإجراءات أحادية الجانب وذلك حسب الشروط التالية:

- في حالة عدم مسكه لمحاسبة قانونية.
- عندما تستحيل المراقبة أو حق المعاينة، بسبب فعله أو فعل الغير.

1 - مصطفى عوادي ، يونس زين : مرجع سابق ، ص 79.

2 - المادة 43 من قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره .

3 - مصطفى عوادي، يونس زين :مرجع سابق، ص 80.

الفصل الأول.....الفصل النظري

- في حالة امتناعه عن الإجابة للطلبات الواردة من مفتش الضرائب والمحقق بخصوص التوضيحات والإثباتات الواجب تقديمها.
 - إذا لم يقدم تصريحاً عن دخله، أو في حالة عدم اكتتابه لكشوف رقم الأعمال بعد شهر واحد على الأقل من إعداده المصلحة له.
- وهذه هي الحالات التي ذكرها المشرع الجبائي، وهنا يحق للإدارة بإجراء التقييم والتغريم التلقائي للمكلف في الحالات السابقة ولا يحق له بالاعتراض عن النتائج التي تم التوصل إليها¹.

الفرع الثالث: إعادة تأسيس فرض الضريبة

هناك عدة طرق تعتمد لإعادة تشكيل الوعاء الضريبي الذي ستفرض على أسسه فرض الضريبة، وذلك تبعاً لنوع النشاط وحجم المؤسسة التي تمت عليها عملية الرقابة الجبائية في المحاسبة، وكذلك بناءً على المعطيات والمعلومات الجديدة التي اكتشفت أثناء الرقابة ومن أهم الطرق المستعملة في إعادة التأسيس نجد:

أولاً- إعادة تقدير رقم الأعمال بناءً على العناصر الكمية :

يلجأ المراقب لهذه الطريقة لسهولة تطبيقها، وهي تطبق غالباً على المؤسسات التي تقوم بعملية الشراء وإعادة البيع، لكن بعض النشاطات كالمهن الحرة لا يمكن تطبيقها هذه الطريقة.

1- في حالة مؤسسة تجارية:

مخزون أول مدة. + المشتريات. - مخزون آخر مدة. = الإستهلاكات المعاد تأسيسها. - الإستهلاكات المصرح بها. = الفرق.

2- في حالة مؤسسة إنتاجية:

مخزون أول مدة. + مشتريات المادة الأولية. - المخزون النهائي للمواد الأولية. = الإستهلاكات الخام للمواد الأولية. - نسبة الضياع. = الإستهلاكات الصافية للمواد الأولية. - المخزون الأولي للمنتجات التامة الصنع + مخزون أول مدة للمنتجات التامة الصنع. = الفرق².

ثانياً- إعادة تقدير رقم الأعمال عن طريق عناصر مالية:

1- بناءً على الإيرادات:

إن تحديد الإيرادات التي تحصلت عليها المؤسسة، وذلك بفتح حساب مالي والمكون من حساب الصندوق والأرصدة الدائنة للحساب البنكي، مع الأخذ في عين الاعتبار تسيقات العملاء وأرصدة بداية ونهاية المدة وتكون كما يلي:

¹ - المادة 44 من قانون الإجراءات الجبائية.

² - مصطفى عوادي ، زين يونس ، مرجع سابق، ص 86 .

الصندوق. + الحساب البنكي. = المجموع.

تسبيقات العملاء في 01 جانفي. - تسبيقات العملاء في 31 ديسمبر. - رصيد عملاء في 01 جانفي. - رصيد عملاء في 31 ديسمبر. = رقم الأعمال المؤسس.

حيث أن رقم الأعمال المؤسس يقارن مع رقم الأعمال المصرح به من أجل كشف عن الاغفالات أو تخفيضات محتملة.

2- بناء على الفوترة:

تشكل الفوترة أساس فرض الضريبة خصوصا الضرائب المباشرة، وإعادة تأسيس الأسس المفوترة لا تسمح فقط بمراجعة أرصدة وتسبيقات العملاء، وكذلك التحصيلات والفوترة المصرح بها، وإعادة تأسيس رقم الأعمال المفوتر لمؤسسة أشغال عمومية يقدم كما يلي:

التحصيلات المصرح بها.

- رصيد العملاء في 01 جانفي. +رصيد العملاء في 31ديسمبر. - تسبيقات العملاء في 31 ديسمبر. + تسبيقات العملاء في 01 جانفي. =رقم الأعمال المفوتر. - الفوترة المصرح بها. = الفرق¹.

3- إعادة تأسيس رقم الأعمال بناء على تكاليف الإنتاج:

يمكن للمراقب أن يقوم بناء على بعض التكاليف بإعادة تأسيس الإيرادات أو رقم الأعمال المحقق، ويتم ذلك عن طريق مقارنة الأجر المدفوعة برقم الأعمال المصرح به، ومن ناحية أخرى بين إنتاج المؤسسة مع استهلاك الطاقة الكهربائية للسنوات الأربع الخاضعة للرقابة، كما أن استهلاك المحروقات يمكن أيضا أن يشكل وسيلة لإعادة تأسيس الإيرادات أو رقم الأعمال.

4- إعادة تأسيس رقم الأعمال بواسطة النسب:

هذه الطريقة تتمثل في مقارنة العلاقات التي توجد بين بعض العناصر المكونة لسعر التكلفة بالكمية والقيمة مع المعطيات المستخرجة من المحاسبة، ويكفي لتحديد رقم الأعمال المحقق بضرب كميات المواد الأولية في سعر البيع الوحدوي، وهذه الطريقة ليست مستعملة في تجارة التجزئة، ففي هذا النوع من التجارة يستعمل طريقة نسب الاستغلال والتي تتمثل في مقارنة النسب المحددة بواسطة معطيات المحاسبة مع تلك المستخرجة من الوثائق التبريرية.

5- إعادة تأسيس رقم الأعمال بواسطة دراسة السعر:

الفصل الأول.....الفصل النظري

إن دراسة السعر يهدف إلى ضمان صحة معامل الهامش الإجمالي المصرح به من قبل المكلف، هذا المعامل يحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{المعامل} = \frac{\text{سعر البيع المتوسط المرجح للوحدة}}{\text{رقم الأعمال/ الكمية المباعة}} = \frac{\text{سعر الشراء المتوسط المرجح للوحدة}}{\text{(مخزون أولي + مشتريات الفترة) بالقيمة}} \div \frac{\text{(مخزون أولي + مشتريات الفترة) بالكمية}}$$

هذا المعامل يدل على وجود خلل عندما يكون أكبر من المعدل المصرح به، لكن عندما يكون الفرق كبيراً ومتكرراً خلال أربع سنوات الخاضعة للرقابة يمكن أن يؤدي إلى رفض المحاسبة من حيث الشكل.

6- إعادة تأسيس رقم الأعمال بواسطة مؤشرات أخرى:

يملك المراقب عدة مؤشرات أخرى والتي من الممكن أن يعتمد عليها من أجل إعادة تكوين الإيرادات أو رقم الأعمال المحقق ومنها:

- مشتريات مشروبات الغازية من أجل إعادة تأسيس الإيرادات المحققة من قبل أصحاب المطاعم.

- سجل أسماء مرتادي الفنادق.

مع العلم أن كل إجراء يهدف إلى إعادة تأسيس رقم الأعمال يتضمن بالموازاة رفض المحاسبة من حيث المضمون¹.

الفرع الرابع: التبليغ بنتائج الرقابة

بعد استكمال عملية الرقابة ومراجعة نتائجها على الإدارة الجبائية إبلاغ المكلف بالضريبة بنتائج الرقابة والذي يتم على مرحلتين:

أولاً- التبليغ الأولي:

على المراقب وإكمالاً لعمله أن يبلغ المكلف بالنتائج عن طريق إرسال رسالة مضمونة مع إشعار بالاستلام²، ويجب أن يكون التقويم مفصلاً بقدر كافٍ ومعللاً، ويكون مرفقاً بوثيقة تعلم المكلف بإمكانية الرد خلال (40) يوماً من استلامه للتبليغ وإدراج ملاحظاته وتبريراته أو قبوله لنتائج الرقابة المتوصل إليها³، مع إمكانيةه أن يستعين بمستشار من اختياره من أجل مناقشة اقتراحات رفع مبلغ الضريبة أو من أجل الإجابة على التبليغ، ولكن قبل انقضاء أجل الرد يجب على المراقب الجبائي أن يعطي كل التفسيرات

1 - مصطفى عوادي ، زين يونس: مرجع سابق ،ص 88 .

2- المادة 20-5 من قانون الإجراءات الجبائية .

3 - المادة 20-6، المرجع نفسه .

الفصل الأول.....الفصل النظري

الشفوية المفيدة للمكلف بالضريبة حول مضمون التبليغ إذا طلب هذا الأخير ذلك، كما يمكنه بعد الرد الاستماع إلى المكلف إذا تبين أن سماعه مجد أو إذا طلب هذا الأخير إعطاء تفسيرات تكميلية.

يجب أن يكون هذا التبليغ مستوف لمجموعة من الشروط هي:

- مكتوب بخط واضح وبعبارات سهلة ومفهومة.

- أن يكون داخل فترة الرقابة أي قبل 12/31 من السنة الخامسة للرقابة حتى لا تتقدم السنة الأولى.

- أن تحتوي على شكل المحاسبة من حيث وجود الدفاتر وطريقة القيد... إلخ، ورأي الإدارة حول المحاسبة من خلال الشكل.

- فيما يخص المضمون، التبليغ يكون مفصل بجدول وأرقام وطريقة استخراجها حتى يتمكن المكلف بالضريبة من الرد عليه بسهولة ومعرفة مصدر التسوية المقترحة عليه.

- تقديم التبليغ يكون إما يدا مقابل الإضاء على النسخة الثانية منه، أو عن طريق البريد المضمون يحتوي على المبالغ المطالب تسديدها إلى الخزينة العمومية.

ثانيا- التبليغ النهائي:

بعد مرور (40) يوما من الرد على التبليغ الأولي فإن هناك حالتين يكون فيها الرد:

- حالة القبول أو عدم الرد والذي يعتبر قبول ضمني من طرف المكلف بالضريبة وهنا يتحول التبليغ الأولي إلى تبليغ نهائي حيث يحتفظ المراقبون بالتعديلات والتقويمات المرسله في التبليغ الأولي ويقومون بإرسالها مرة ثانية على شكل تبليغ نهائي.

- حالة رد المكلف عن التبليغ الأولي برفضه للتصحیحات وتقديمه للاعتراضات والملاحظات المرفقة بالوثائق التبريرية خلال المدة القانونية المحددة لذلك، يقوم المراقب بدراسة ما ورد في رد المكلف ثم اتخاذ القرار فيما يخص العناصر المذكورة في الرد، ويكون ذلك إما بالرفض أو بالقبول، وذلك راجع إلى مدى صحة وقانونية تلك الاعتراضات المقدمة، وبعد ذلك يتم إجراء تعديلات جديدة على التقويمات المقدمة في التبليغ الأولي¹.

وعند التبليغ النهائي يجب أن تعقد جلسة يحضرها كل من:

- المدير الولائي للضرائب.

- المدير الفرعي للرقابة الجبائية.

¹ - Marcel gonthier , Jean- Luc Rossignol ,op.ct, p 565 .

- رئيس مكتب المراجعات الجبائية.

- المحققون الذين قاموا بعملية الرقابة الجبائية .

- المكلف بالضريبة الذي تعرض للرقابة الجبائية أو وكيله.

وفيها يتم مناقشة ودراسة النقاط التي هي محل الاحتجاج، وفي كلتا الحالتين تقوم الإدارة الجبائية بإرسال تبليغ نهائي يتضمن التعديلات والتقويمات النهائية، ثم يقوم المراقبون بإصدار الأوردة التي تحتوي على الحقوق والغرامات الواجبة الدفع من طرف المكلف بالضريبة وإرسالها إلى مفتشية الضرائب التي تقوم بمتابعة المكلف من أجل تحصيلها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه للمكلف حق اللجوء إلى الطعن لدى المحاكم القضائية (الغرفة الإدارية) قبل 12/31 من السنة الثانية التي تلي سنة إرسال الجدول حتى في حالة غياب الرد عن الإشعار الأولي.

ثالثا- كتابة التقرير النهائي:

ينتهي عمل المراقب بكتابة التقرير النهائي الذي يجب أن يتضمن على المعلومات والأرقام والمبالغ التي تسمح بالتأكد من نتائج المراقبة وكذا الإجراءات المعمول بها في عملية الرقابة الجبائية في المحاسبة ويدون في هذا التقرير ما يلي:

- كيفية إرسال الإشعار بالتحقيق عن طريق البريد أو التسليم الشخصي.

- طبيعة المخالفات المكتشفة.

- العقوبات المطبقة.

- طبيعة الرقابة الجبائية في المحاسبة.

- المدة الإضافية للتحقيق مع ذكر أسبابها.

ويرفق التقرير النهائي بما يلي:

1- كشف الإشعار بالتحقيق.

2- حالة مقارنة الميزانيات.

3- كشف المحاسبة.

4- نسخة من الإعلام بالتقويم.

5- نسخة من ردود المكلف.

6- توضيحات حول طبيعة الضريبة والعقوبات المطبقة.

7- طبيعة الورد المنظم.

وفي الأخير يتم إرسال نسخة من ملف الرقابة إلى المديرية الأبحاث والمراجعة و إلى المديرية الجهوية للضرائب ونسخة أخرى إلى المديرية العامة للضرائب¹.

المبحث الثاني: طبيعة نظام المعلومات الحاسبي

تشكل المؤسسة في حد ذاتها نظاماً مفتوحاً على البيئة الخارجية، وحتى تضمن الترابط والانسجام بين أجزائها وأفرادها يجب أن تتعامل معهم على أنهم كذلك أنظمة (أنظمة جزئية منها)، حيث يتم انتقال المعلومة فيما بينهم عن طريق الاتصال بين النظام الذي ينتج المعلومة (مخرجاته) والنظام الذي يستعملها (مدخلاته) وعن طريق التغذية العكسية.

ومن خلال توضيح طبيعة نظام المعلومات الحاسوبية تم تقسيم هذا المبحث كالتالي:

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات؛

المطلب الثاني: نظام المعلومات الحاسبي؛

المطلب الثالث: تألية نظام المعلومات الحاسبي.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات

تجدر الإشارة إلى أنّ أولى النظم المعلوماتية كانت في 1950 نظم تشغيلية هدفت إلى إدخال الأتوماتيكية على العمليات الكتابية، ثم تلي هذا النوع نظم المعلومات لمستوى الإدارة عام 1970.¹ وهنا سنتطرق بالتفصيل إلى مفهوم النظام، المعلومة

الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات

1- النظام: "مجموعة من العناصر التي ترتبط فيما بينها بسلسلة من العلاقات بهدف أداء وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف".² يعرف كذلك من وجهة نظر التقارب النظامي كما يلي: النظام شيء له هوية، نشاط، وظيفة، وغاية، وهو مجهز بهيكل، يتطور مع الزمن داخل المحيط.³

يمكن وضع خصائص للنظام حسب التقارب النظامي كما يلي: هناك نظام مغلق ونظام مفتوح، وهذا الأخير الذي يهمنا حيث أنه:

1- يؤثر ويتأثر بالمحيط؛

2- النظام يبحث دوماً عن الاتزان Homeostasis بمعنى يوجد مجال اتزان وهو يختلف عن التوازن Equilibrium الذي يكون في نقطة؛

3- النظام الكلي ينقسم إلى أنظمة جزئية والتي تنقسم بدورها إلى أنظمة فرعية أصغر، أي كل نظام محتوى في نظام أكبر منه وهو ما يعرف بالاحتوائية البعدية. Dimension Recursion.

2- المعلومة:

«عبارة عن البيانات (المعطيات) التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معناً كاملاً، يمكن استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرار».⁴

«حسب R.EIX المعلومة هي من يعطي لنا المعرفة، من يحسّن رؤيتنا للعالم، من ينقص من حالة عدم التأكد».⁵

¹ سونيا محمد البكري، "نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 20.

² عبد الرزاق محمد قاسم، "نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 18.

³ HADID NOUFEYL, "l'informatique de gestion de l'approche classique à l'approche objet", Article, revue des sciences Economiques de Gestion et de Commerce, Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, Université d'Alger , 2003, P 52.

⁴ عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 15.

⁵ Hadid Noufeyl, "L'informatiques de gestion de l'approche classique à l'approche objet", Article, Op.Cit, P 46.

الفصل الأول.....الفصل النظري

المعلومة في معناها الرياضي هي بيان أو مجموعة من البيانات الضرورية لحل مشكل معين أو الإجابة عن سؤال معين.¹

2-1- اختلاف المعلومة عن البيان: عرفت الوكالة الفرنسية للمعايير البيان (المعطية) كما يلي: "هو حدث مفهوم أو تعليمة، مقدمة في شكل اصطلاحي مناسب للاتصال، التفسير والمعالجة سواء عن طريق الإنسان أو عن طريق وسائل أتوماتيكية".²

وبالتالي يمكن أن نقول أن المعلومة في مرحلتها الأولى تكون عبارة عن بيان، أو بعبارة أخرى البيان هو المعلومة الخامة (قبل المعالجة).

كما يمكن التمييز بين البيانات والمعلومات من خلال معيارين رئيسيين هما:³

◀ معيار الشخص المتلقي (المستفيد): إذا لم تؤدي البيانات إلى أي إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي فتبقى مصنفة في إطار البيانات، وما يمكن اعتباره بيانات بالنسبة لشخص معين يمكن أن يعتبر معلومات بالنسبة لشخص آخر، والعكس صحيح.

◀ معيار الارتباط: حتى تتحول البيانات إلى معلومات يجب أن تكون هذه البيانات مرتبطة بمشكلة معينة أو حدث معين يتم اتخاذ القرار بشأنه، فالبيانات تعتبر معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ فهي إما أن تؤدي إلى اتخاذ قرار سليم، وإما أن تؤكد أنّ القرار المتخذ سليم، أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله، لذلك ما يعتبر بيانات في أوقات معينة قد يتحول إلى معلومات في أوقات أخرى.

2-2- اختلاف المعلومة عن المعرفة:

المعرفة هي المستوى الأعلى من مفهوم المعلومات من حيث التعقيد، فهي حصيلة الامتزاج بين المعلومات والخبرة والمدرجات الحسية والقدرة على التحكم".⁴

2-3- أهمية المعلومة:

- أهمية اجتماعية: فهي وسيلة اتصال، قد تخلق الوفاق أو الصراع داخل المؤسسة؛

- أهمية اقتصادية: أصبح ينظر إلى المعلومة كسلعة تخضع للتقييم النقدي، نتج عن هذه منظمات تبيع المعلومة، حيث تزيد قيمتها كلما زادت أهميتها؛

¹ Lalleem Lakhdar, "Management & système d'Information", Séminaire ISGP, Alger Juin 2002, P

04.

² Idem, P 04.

³ عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 15.

⁴ عبد الرزاق محمد قاسم، نفس المرجع، ص 15.

الفصل الأول.....الفصل النظري

- أهمية في إدارة الأعمال: تعتبر دعماً في اتخاذ القرار، فهي تمثل القيمة الأساسية في اتخاذ القرار، ولقد حُدِّدت بدقة العلاقة المباشرة بين نوعية المعلومة المستعملة من طرف متخذ القرار وفعالية القرار، والبحوث الميدانية أثبتت أنّ اكتساب معلومة صادقة يزيد من دقة القرار.¹

- تمثل أهمية استراتيجية عندما تبحث المؤسسة على:²

- زيادة حصتها في السوق؛
- ضمان جودة وسلامة منتجاتها.

3- نظام المعلومات:

3-1- تعريف نظام المعلومات:

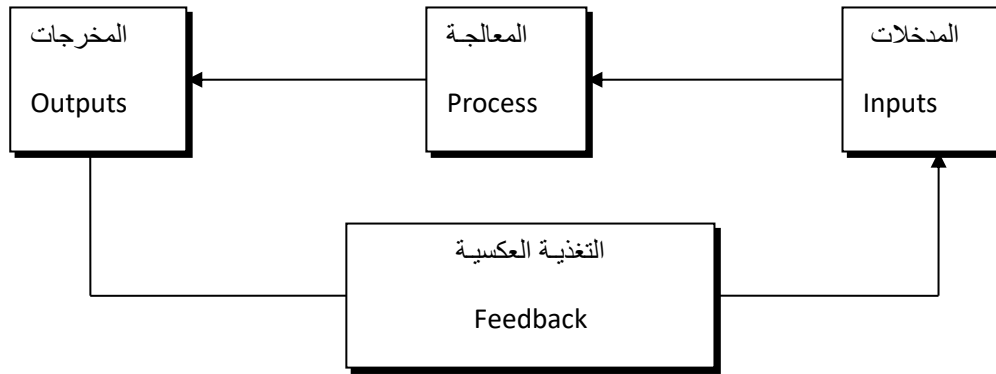
هو مجموعة منظمة من الموارد (عتاد، أنظمة استغلال، أفراد، معطيات، إجراءات)، تسمح بالحصول على معالجة، تخزين، وإيصال المعلومات في المؤسسات.³

نظام المعلومات هو مجموعة من المكونات المترابطة مع بعضها بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومة المفيدة، وإيصال هذه المعلومة إلى المستخدمين بالشكل الملائم في الوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم.⁴

3-2- مكونات نظام المعلومات:

يتكون نظام المعلومات من المدخلات، المعالجة، المخرجات، التخزين، والتغذية العكسية كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (01): مكونات نظام المعلومات



¹ Lalleem Lakhdar, Op. Cit, P 09.

² Hadid Noufeyl, "L'informatiques de gestion de l'approche classique à l'approche objet", Article

Op.Cit, P 46

³ Idem, P 46.

⁴ عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الفصل الأول.....الفصل النظري

أ- المدخلات: هي العناصر التي تدخل في عملية المعالجة نتحصل عليها عن طريق عملية التجميع، "وعملية التجميع هي تسجيل، تصنيف، وترميز الظواهر أو الأشياء كما هي موجودة على حالها لفترات معينة. داخل مؤسسة إنتاجية، ونميز نوعين من المصادر:

◀ مصادر داخلية تشكل مجموعة نشاطات المؤسسة، سواء النشاطات الإدارية أو التقنية.

◀ مصادر خارجية تتعلق بالمحيط الخارجي للمؤسسة: السوق، الزبائن، الموردون، المنافسون، الجباية والقانون.¹ وهناك مصادر أخرى لجمع المعلومات كالجرائد، المحاضرات، والمجلات، التلفزة...إلخ.

ب- التخزين: هي عملية حفظ البيانات أو المعلومات لاستعمالها في وقت لاحق، هناك وسائل تخزين كلاسيكية كعلب الأرشيف، ووسائل تكنولوجية كالأسطوانة المرنة أو المضغوطة أو داخل الحاسوب.

ج- المعالجة: هي الجانب الفني من النظام وهي التحويلات التي تطرأ على المدخلات للوصول إلى مخرجات، عادة ما تعتمد عملية المعالجة على:²

- النماذج الرياضية، الإحصائية، الاحتمالية، تحليل المعطيات، والمنحنيات البيانية؛

- النماذج المشتقة من بحوث العمليات (كتسيير المخزون)

- النماذج المحاسبية، محاسبة التكاليف، المحاسبة العامة وغيرها؛

- النماذج الاقتصادية، كجداول الإدخالات والإخراجات، مصفوفة ليونتيف...

كما يمكن لعملية المعالجة أن تتم باستعمال الحواسيب (برامج، برمجيات)، وهذه الطريقة سريعة تسمح بكسب الوقت وتعطي مصداقية أكبر للمعلومة.

د- المخرجات: هي نتائج عملية المعالجة، وهي ما يحتاجه متخذ القرار.

هـ- التغذية العكسية: تهدف إلى ضبط عمليات النظام لتكون المخرجات موفقة للأهداف، وتعمل على تقييم النتائج.

4- خصائص نظام المعلومات:³

- لا يقتصر نظام المعلومات على الوسائل الحاسوبية فقط، بل يحتوي على مجموعة أوسع من الموارد، كل موارد المؤسسة يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار.

- يجب توفر التنسيق عند استعمال هذه الموارد وإدماجها في المؤسسة

- يشمل حالة تقنية (وسائل المعالجة) وتنظيمية (إجراءات وطرق التنفيذ)؛

¹ Lalle Lakhdar, Op. Cit, P 12 -13.

² Idem, P 16.

³ Dupuy.Y, & Autres, "les systèmes de gestion", édition Vuibert, Paris, 1989, P 36.

- يعكس سيرورة من التطورات المرتبطة بدناميكية تنمية المؤسسة.

5- مكانة نظام المعلومات في المؤسسة: ¹

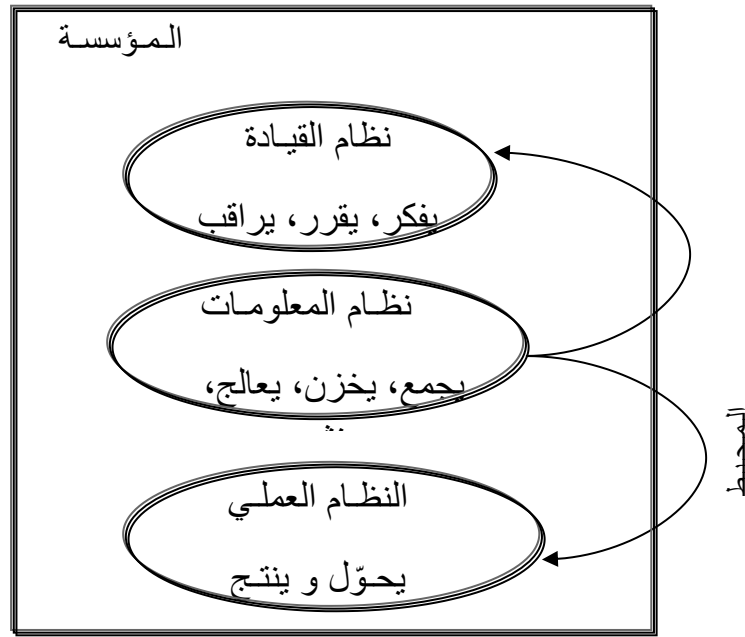
من وجهة نظر التقارب النظامي: نظام المعلومات هو جزء من الأنظمة التي تشكل المؤسسة، نظام المعلومات هو نموذج للحقيقة التنظيمية يتوسط:

- من جهة، النظام العملي: والذي يتحرك حسب القرارات التي تنتقل إليه على شكل تدفقات من أجل إنتاج منتجات صادرة.

- من جهة أخرى النظام القيادي الذي يتخذ القرارات الدقيقة في المؤسسة تبعا للمعلومات الداخلية والخارجية التي تصله لبيعها إلى النظام العملي.

والشكل التالي يوضح مكانة نظام المعلومات في المؤسسة

شكل رقم (02): الأنظمة الجزئية داخل المؤسسة



المصدر: Hadid Noufeyl, Op.Cit, P 53.

المطلب الثاني: نظام المعلومات المحاسبي

قبل أن نتطرق إلى نظام المعلومات المحاسبي يستحسن الالتفات إلى نظم المعلومات الإدارية كون أنّ الأول محتوى في الثانية.

¹ Hadid Noufeyl, "L'informatiques de gestion de l'approche classique à l'approche objet", Article,

الفصل الأول.....الفصل النظري

1- نظم المعلومات الإدارية: تقدم هذه النظم معلومات عن الوظائف التي تمارسها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة بهدف استعمال هذه المعلومات في اتخاذ القرار.

1-1- أسباب نشوء نظم المعلومات الإدارية:

ظهرت الحاجة إلى نظم المعلومات الإدارية في بداية السبعينات نتيجة للظروف التالية:

أ- تعقد المشاكل الإدارية: إن التغيرات المستمرة والمتزايدة في المحيط الناجمة بالأخص عن حدة المنافسة، ومختلف الظروف القانونية والاجتماعية، والسياسية جعل المؤسسة تحاول استغلال -أقصى ما يمكن- الفرص التي يوفرها المحيط الخارجي والتكيف مع قيوده، ولما لا التأثير عليه، هذا ما يتطلب وجود نظام فعال وكفء للمعلومات يعتمد عليه المديرون في اتخاذ القرارات التي تضمن استمرار المؤسسة في نشاطها.

ب- تقسيم العمل: كلما زاد التقسيم الوظيفي والمكاني للعمل، كلما زادت أهمية تبادل المعلومات بين مختلف مستويات المؤسسة وبين وحداتها الجغرافية من أجل ضمان قدر معين من الانسجام والتداؤب.

ج- التقدم التقني: التطورات المستمرة في الآلات والأجهزة من أجل زيادة الكمية وتحسين الجودة، تسبب في تعقد العمليات الإنتاجية وبالمقابل ساهم في تنمية الاتصالات سواء بين أعضاء المؤسسة أو بين المؤسسة والخارج، مما يتطلب تنظيمًا أحسن للمعلومات.

1-2- أهمية نظم المعلومات الإدارية في المؤسسة: يمكن ذكر النقاط التالية:

- حفظ المعلومات لاستعمالها وقت الحاجة؛
- القدرة على تجديد المعلومات باستمرار؛
- إيصال المعلومات إلى متخذي القرار حسب مراكز المسؤولية في الوقت المناسب بأقل تكلفة ممكنة؛
- إمكانية التنبؤ بالمستقبل، فمعلومات احتمالية بقدر مقبول من الصحة في الوقت المناسب خير من معلومات فعلية صحيحة بعد فوات الأوان.

1-3- النظم الجزئية لنظام المعلومات الإداري:

يتكون نظام المعلومات الإداري في كثير من المؤسسات من نظم المعلومات الجزئية التالية:

أ- نظم معلومات التموين:

يعمل على تقديم معلومات حول الموردين من أجل اختيار أحسنهم، كما يقدم معلومات تتعلق بالمشتريات من أجل مقارنتها مع الشروط المحددة في طلب الشراء، وبهذا يضمن السير الجيد لعملية الشراء. كما يوفر معلومات عن ظروف التخزين الأنسب من أجل تخفيض تكلفة الاحتفاظ وتكلفة النفاذ.

ب- نظام معلومات التصنيع:

نظام معلومات التصنيع يدل على النظام الذي يسمح بتسيير المعلومة المتعلقة بعمليات مراحل الصنع، ويهدف إلى إحداث تكامل بينها من أجل تقليل الفضلات والمهملات واختصار الفترة الطويلة غير المفيدة، وتفادي الاستعمال السيئ للموارد.¹

ج- نظام معلومات الموارد البشرية:

يقدم معلومات في شكل تقارير دورية أو تقارير متخصصة إلى المسؤولين عن شؤون الأفراد بالمؤسسة، ويسمح لهم بتخطيط ومراقبة برامج التوظيف، التكوين، وتحسين المهارات عن طريق تقييم مدى نجاح الأنشطة المنجزة. يسمح كذلك عن طريق المعرفة الجيدة بالحالة المهنية للعمال بتقييم المردود، مما يعود بالفائدة على المؤسسة.²

د- نظام المعلومات المالي:

يدعم نظام المعلومات المالي المديرين الماليين في اتخاذ القرارات المالية الخاصة بتمويل الأعمال، وتخصيص الموارد المالية والرقابة على استخدامها، وتتضمن أهم تقسيمات هذه النظم إدارة النقدية (الخزينة) والأوراق المالية، إعداد الموازنات الرأسمالية، التنبؤ المالي، والتخطيط المالي³ حيث تهدف هذه التقسيمات إلى القيام بالأدوار التالية:

- تسيير الخزينة والأوراق المالية: تسجيل المعطيات المتعلقة بدخول وخروج الأموال، وتسيير الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل؛
 - التنبؤات المالية: التنبؤ بالتوجهات الاقتصادية والتسويقية والتطوير المالي؛
 - التخطيط المالي: تقييم المردود الحالي والمتوقع وكذلك الحاجات المالية للمؤسسة.
- ه- نظام معلومات التسويق:⁴

عرف Kotler نظام معلومات التسويق بأنه هيكل مستمر ومتفاعل من الأفراد، المعدات والإجراءات، لتجميع وتخزين وتحليل وتقييم وتوزيع معلومات دقيقة وذات توقيت مناسب، يستخدمها متخذوا القرارات التسويقية في تحسين عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة التسويقية.

¹ Aubert Benort, "les Technologies d'Information et l'organisation", Gaetan morin, éditeur Monté rial, 1997, P 31-32.

² Idem, P 34-35.

³ حجازي فادية محمد، غراب كامل السيد، "نظم المعلومات الإدارية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص 339.

⁴ البكري سونيا محمد، مسلم علي عبد الهادي، "مقدمة في نظم المعلومات الإدارية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1995، ص 201.

الفرع الثاني: نظام المعلومات المحاسبي:

"نظام يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل إلى الأطراف المختلفة المستفيدة من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار".¹

"هو أحد أهم الفروع المكونة لنظام المعلومات، إذ يتولى جمع، تبويب، معالجة، تحليل وتوصيل المعلومات في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار".²

يشير التعريفان إلى أنّ نظام المعلومات المحاسبي يهتم فقط بمعالجة البيانات المالية القابلة للقياس، وهي إما تاريخية أو مستقبلية (أي اعتماد التنبؤ والتقدير)، والمعلومات التي ينتجها تكون في شكل قوائم مالية وتقارير محاسبية (كجدول حسابات النتائج والميزانية) والتي تحتاجها الأطراف الخارجية المتعاملة مع المؤسسة كما تحتاجها الأطراف الداخلية بغية اتخاذ القرار وحتى تكون المعلومات المحاسبية صالحة وصادقة للاعتماد عليها في اتخاذ القرار لا بد أن تتصف ببعض الخصائص.

3- خصائص المعلومة المحاسبية:

قام الباحثون بمحاولات عديدة لتحديد خصائص المعلومات المحاسبية كالدراسة التي قامت بها هيئة معايير المحاسبة الأمريكية FASB سنة 1980 والتي اهتمت بشكل عام حول خاصية الملاءمة والثقة بالمعلومات المحاسبية.

ومن أهم خصائص الجودة التي يجب أن تتوفر في المعلومة المحاسبية نذكر:³

3-1- الحياد: Neutrality

تعني هذه الخاصية ألا تكون البيانات المحاسبية متحيزة لمستخدم معين من مستخدمي القوائم المالية على حساب مستخدم أو مستخدمين آخرين.

3-2- قابلية التحقق منها: Verifiability

إذا تمت الاستعانة على أكثر من شخص أو جهة في قياس معلومات محاسبية محددة فإن هؤلاء الأشخاص أو تلك الجهات سوف يتوصلون إلى نفس النتيجة إذا ما استخدمت نفس أساليب القياس المحاسبي.

¹ عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 147.

² صديقي مسعود، "مراجعة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الجزائرية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 45.

³ حكمت احمد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 110-111.

3-3- القابلية للمقارنة: Comparability

المعلومات المحاسبية تمكن المؤسسة من إجراء مقارنة آدائها بين عام وآخر كما يمكن لها أن تقارن آدائها بأداء المؤسسات الأخرى التي تعمل بنفس المجال الاقتصادي.

3-4- الوقتية: Timeliness

يقصد بها أن تقدم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب بحيث تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات المناسبة.

3-5- الشمول: Completeness

يقصد بهذه الخاصية أن تتضمن القوائم المالية كافة المعلومات التي تفصح بشكل سليم وصادق عن موارد المؤسسة والتزاماتها، كما نشير إلى أنه يجب الإفصاح عن كل المعلومات التي تخص بدرجة كافية متطلبات الأهداف.

هذا بالإضافة إلى خصائص أخرى هي:¹

3-6- الدقة: Precision

تتعلق بدرجة خلو البيانات الناجمة عن نظام المعلومات المحاسبي من الأخطاء وترتبط هذه الأخطاء بالتسجيل والحساب.

3-7- الملاءمة: Pertinence

تشير إلى مدى ارتباط المعلومة بالوضعية التي يراد دراستها واتخاذ القرار بشأنها، أي مدى ملاءمة هذه المعلومة بعملية الاختيار بين البدائل المختلفة.

3-8- الوضوح: Clearness

مدى خلو البيانات من الغموض والتعقيد، وكيفية صياغة القوائم والتقارير.

3-9- القابلية للقياس: Measurability

تشير هذه الخاصية إلى إمكانية إعطاء تعبير كمي للمعلومات، وفي العادة فإن المعلومات المحاسبية كمية مثل تلك الموجودة في القوائم المالية، لكن يمكن إرفاق التقارير بمعلومات كيفية مهمة ضرورية في ترشيد القرار واختيار البديل.

¹ حواس صالح، "أهمية ودور نظام المعلومات المحاسبي وتطوره من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995، ص 51-52.

الفصل الأول.....الفصل النظري

ملاحظة: إن توفر شروط الدقة، القابلية للتحقيق والحياد في آن واحد يعطي المصدقية للمعلومة. إذا أفادت المعلومة المستخدمين في تأكيد توقعاتهم السابقة أو تعديلها فإن لها قيمة ارتجاعية Feedback Value.

4- مكونات نظام المعلومات الحاسبي:

4-1- وحدة تجميع البيانات: ¹

يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتمثل هذه البيانات في الأحداث التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة، ويجب الحصول عليها وتسجيلها. ولطبيعة المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

4-2- وحدة معالجة البيانات: يقوم المحاسب بالتسجيل، التوصيل التزويد والتحليل، ويعتمد المحاسب المالي على النظام التقليدي (اليومية العامة) أو النظام المركزي (اليوميات المساعدة) أو نظام معالجة آخر، كما يعتمد محاسب التكاليف على أحد طرق محاسبة التكاليف لحساب سعر التكلفة وتحليل التكاليف.

ويوجد عدة طرق آلية لمعالجة البيانات الحاسوبية مثل:

أ- المعالجة الجزئية (المتوازنة) Partial Processing، حيث يوجد لكل جزء من نظام المعلومات الحاسبي برنامج خاص به (مثلا برنامج محاسبة الأجور، برنامج محاسبة المواد...إلخ).

ب- المعالجة المتكاملة: Integrated Processing: عملية المعالجة تراعي العلاقات الموجودة بين نظام المعلومات الحاسبي وبقية أجزاء نظم المعلومات الإدارية الأخرى، وهناك ثلاث مستويات من التكامل:

- تكامل البيانات: حيث يقوم كل برنامج بإنتاج المعلومة المطلوبة وإنتاج ملفات أخرى تكون عبارة عن مدخلات لبقية البرامج؛
- تكامل الإجراءات: أي حدث مهم يسجل في جميع الملفات التي تتأثر به؛
- تكامل قاعدة المعطيات: يحدث هذا التكامل بفضل نظام تسيير قاعدة المعطيات، حسب (Conference on Dalta

2. Syetems Languages) CODASYL

- يسمح بميكلة المعطيات بالطريقة الأكثر تناسبا مع أي برنامج تطبيقي؛
- يسمح لعدة برامج تطبيقية باستعمال نفس قاعدة المعطيات في نفس الوقت؛
- حماية قاعدة المعطيات ضد الدخول غير مسموح به؛
- جعل البرامج التطبيقية مستقلة عن مكان وجود المعطيات؛

¹ الدهراوي كمال الدين مصطفى، "نظم المعلومات الحاسوبية"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص 51.

² Lalleem Lakhdar, "Management et System d'information", Séminaire, Op.Cit, P 34.

- عموماً تكامل قاعدة المعطيات يهدف إلى تحقيق مركزية المعطيات وتعدد المداخل Centralisation of data and decentralisation of accesses، يسمح هذا للبرنامج باستدعاء المعطيات حسب الحاجة.

4-3- وحدة تخزين البيانات أو المعلومات:

سواء البيانات أو المعلومات المحاسبية، فهي في حاجة إلى تخزين على شكل ملفات آلية أو ملفات يدوية، ليستعملها المحاسب في حالة المساءلة أو المراجعة أو عند المقارنة بين نتائج عدة دورات.

4-4- وحدة نشر وتوزيع المعلومات: تزودنا هذه الوحدة بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كالقوائم المالية، والجداول الملحقمة وتقارير التكاليف لتستعملها الأطراف الخارجية (إدارة الضرائب مثلاً) والأطراف الداخلية (المسيرون مثلاً).

4-5- وحدة التغذية العكسية: مثل التكاليف المعيارية في النظام الجزئي لحاسبة التكاليف.

المطلب الثالث: تألية نظام المعلومات المحاسبي

ظهرت أشكال متعددة من المعالجة الآلية، والتي كان لها أثر على كمية ونوعية المعلومات المحاسبية المنتجة وهذا لوجود ظروف معينة أثرت على طريقة المعالجة المحاسبية.

الفرع الأول: أسباب تألية نظام المعلومات المحاسبي:

هناك أسباب عديدة سنحاول ذكر أهمها فيما يلي:

- 1- يحتوي نظام المعلومات المحاسبي على كمية هائلة من البيانات والمعلومات التي قد تستغرق معالجتها وتخزينها جهداً أو وقتاً كبيرين، وبالتالي فإن استخدام الحاسوب يساهم في إنتاج معلومات محاسبية ذات مصداقية أكثر وفي وقت أسرع وبكمية أكبر؛
- 2- أسلوب المعالجة محدد مسبقاً وفق مبادئ وقوانين تنظيمية أو حكومية مما يعني إمكانية إعداد خوارزميات تتطابق مع الأسلوب؛
- 3- هناك الكثير من العمليات الدورية كالترحيل من دفتر الأستاذ المساعد إلى دفتر الأستاذ العام وأعمال نهاية السنة، التي قد تخلق الملل والروتين في نفسية المحاسب فأوكلت هذه المهمة إلى الحاسوب عن طريق برمجيات خاصة؛
- 4- زيادة أهمية المعلومات المحاسبية زاد من عدد طالبيها، كما أنّ مصادر تدفق البيانات متعددة (كل نظام جزئي من المؤسسة هو مصدر من مصادر البيانات المحاسبية)، وللتحكم في هذا التدفق من و إلى نظام المعلومات المحاسبي تم الاستعانة بالنظام الآلي Computerized System؛
- 5- انخفاض أسعار الحواسيب ساهم في تعميم استعمالها وفي توفير عدد من البرامج الجاهزة التي تساعد في أداء العمل المحاسبي، كما ظهرت مؤسسات خاصة لإنتاج البرمجيات (Logicials) وبالتالي انتشرت الثقافة المعلوماتية وأصبحت جزءاً من ثقافة المؤسسة؛
- 6- المنافسة الشديدة بين المؤسسات زادت من التسارع لجلب أفضل المعلومات التي تساهم في اتخاذ القرار فعمت التألية Informatisation كل نظم المعلومات الإدارية بما فيها نظام المعلومات المحاسبي.

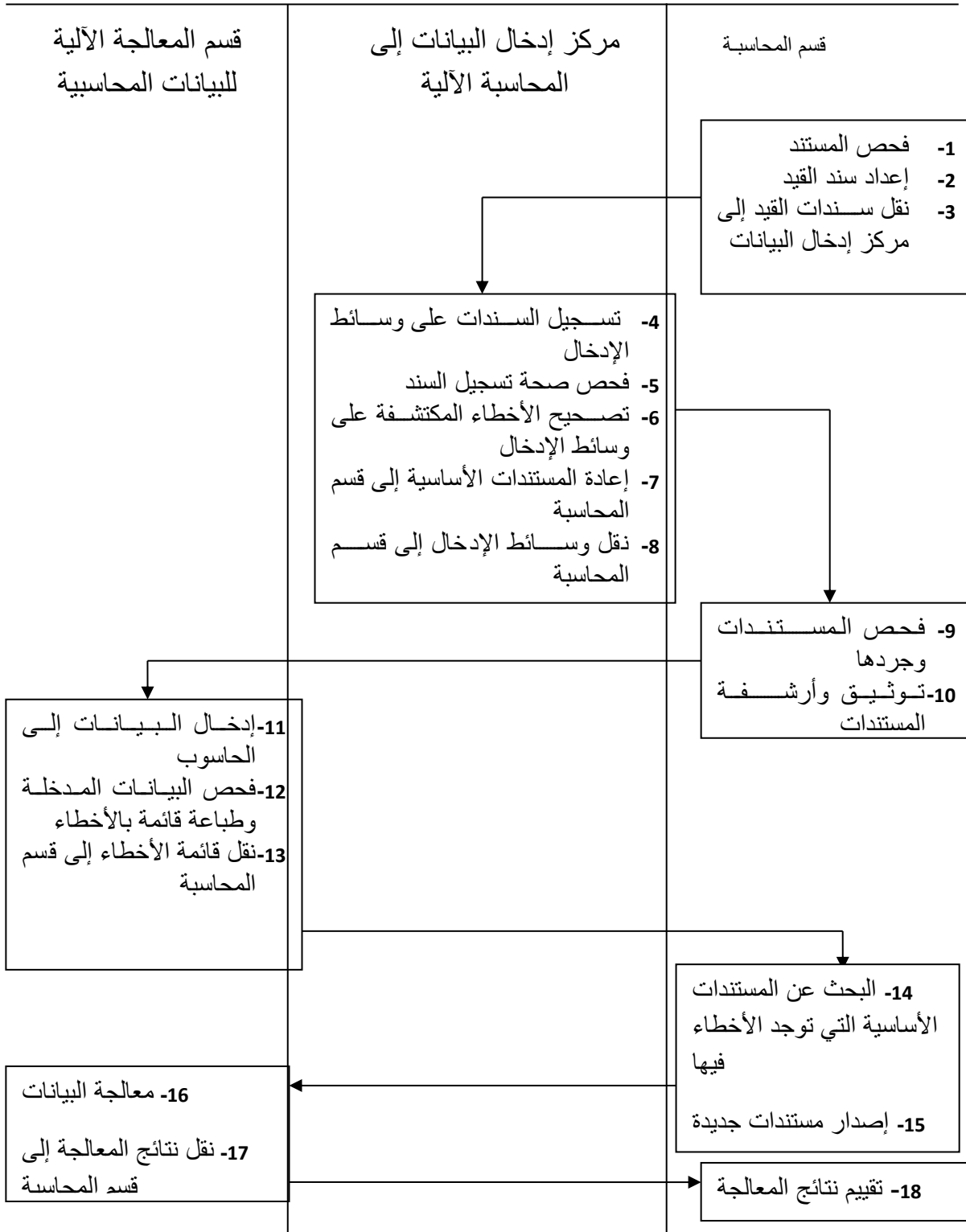
الفرع الثاني: مواصفات نظام المعلومات الحاسبي الآلي: ¹

- 1- بالإضافة إلى المعلومات التقليدية، ينتج معلومات موجهة نحو إجراءات محددة، ومعلومات متعلقة بالمستقبل وليس فقط بالماضي؛
- 2- يسجل الأحداث الاقتصادية فور حدوثها وينتج معلومات محاسبية حديثة تعكس الواقع الاقتصادي للمشروع في لحظة إصدارها، كما ينتج المعلومات الدورية؛
- 3- إمكانية الدمج Integration بين نظام المعلومات المحاسبية وبقية أجزاء نظام المعلومات الإداري، لأن اتخاذ القرارات لا يتم بالاعتماد على نظام المعلومات الحاسبي وحده، ولأن قسماً كبيراً من البيانات المحاسبية ينتج ضمن بقية أنظمة المعلومات الموجودة في إطار المؤسسة؛
- 4- البرامج المستخدمة سهلة، حيث يمكن استخدامها من قبل أقسام الحسابات والأقسام المالية والمراجعين وبقية الإدارات، وليس حصراً على المبرمجين والمختصين بعلم الحاسوب والذين عادة ما تكون معرفتهم المحاسبية قليلة؛
- 5- يضمن الحاسوب تسجيلاً وتخزيناً صحيحاً للبيانات المحاسبية بما يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية، ويمنع إلى حدّ ما حالات الغش والتلاعب والخطأ المقصود وغير المقصود؛
- 6- إمكانية تصنيف المعلومة المخزنة في داخل النظام الحاسبي حسب وجهات نظر متعددة من أجل أن تكون صالحة في عملية اتخاذ القرار؛
- 7- تعدد البرامج مما يتيح فرصة الاختيار والمفاضلة بينها حسب الحاجة.
- 3- مسار البيانات بين قسم المحاسبة اليدوية وقسم المحاسبة الآلية:

يوضح هذا المسار بالشكل التالي:

¹ عبد الرزق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 267.

شكل رقم (03) : مسار البيانات بين قسم المحاسبة اليدوية وقسم المحاسبة الآلية



المصدر: المرجع السابق، ص 281.

المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبية المالية

يخضع هذا النظام إلى قوانين صارمة تضعها الحكومة (وزارة المالية، مجلس المحاسبة...) من أجل ضبط مخرجاته، ويستند المحاسب في عملية تسجيل القيود المحاسبية إلى المخطط الوطني المحاسبي، وكما يلتزم باحترام مجموعة من المبادئ التي تنظم العمل المحاسبي وتزيد في مصداقية المعلومة المحاسبية، كما سنراه في المبحث. إضافة إلى هذا يمكن كذلك تقسيم هذا النظام إلى أنظمة معلومات جزئية لكل منها مهمة خاصة به.

وتم هيكلة المبحث الثالث كالتالي:

المطلب الأول: نظام معلومات المحاسبة المالية بين المخطط الوطني المحاسبي والمبادئ المحاسبية؛

المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي المالي؛

المطلب الثالث: الأنظمة الجزئية لنظام معلومات المحاسبة المالية.

المطلب الأول: نظام معلومات المحاسبة المالية بين المخطط الوطني المحاسبي والمبادئ المحاسبية

الفرع الأول: المخطط المحاسبي الوطني:

في 1969 جاءت المحاولة الأولى لتعويض المخطط المحاسبي العام (الفرنسي) لسنة 1957 مع إنشاء لجنة مكلفة بالتحضير لمشروع المخطط المحاسبي الجديد، لكن تم إيقاف عملها قبل الانتهاء من المهمة، ومع الإنشاء الرسمي للمجلس الأعلى للمحاسبة سنة 1972 أوكل له وزير المالية مهمة إعداد هذا المخطط المحاسبي.¹

بعد فحص المشروع تبنى المجلس الأعلى للمحاسبة المخطط الجديد (المخطط المحاسبي الوطني) سنة 1973، ثم تلاه صدور الأمر رقم 35 / 75 الصادر بتاريخ 1975/04/29 والقاضي بإجبارية تطبيق المخطط الوطني المحاسبي على الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، شركات الاقتصاد المختلطة، الشركات التي تخضع لنظام التكاليف بالضرية على الأساس الحقيقي مهما كان شكلها، ثم بعد ذلك صدور المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي بتاريخ 1975/06/23 من وزارة المالية.²

يهدف المخطط المحاسبي الوطني إلى توحيد المصطلحات في قائمة الحسابات وآليات سيرها وطرق التقييم، ثم إعطاء نماذج للوثائق الشاملة، أصبح إجبارياً في التطبيق في المؤسسات التجارية والصناعية الجزائرية ابتداء من 1976/01/01.³

الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية:

- 1- مبدأ ثبات قيمة وحدة النقد: التسجيل المحاسبي يكون بالقيمة الاسمية للنقد، تكلفة الشراء في حال الشراء، وتكلفة الإنتاج في حالة إنتاج المؤسسة لصالحها، وليس بالقيمة الحقيقية، أي لا تؤخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية عبر الزمن (عامل التضخم مهمل).
- 2- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: يعتبر هذا المبدأ أنّ طرق التسجيل المحاسبية ثابتة من دورة لأخرى، وكل تغيير يجب الإعلان عنه وتبريره للموافقة عليه، وفي جميع الحالات لا يؤثر أبداً على مدى صدق وسلامة الحسابات.⁴
- 3- مبدأ استمرار دورة الاستغلال: وفق هذا المبدأ نرفض أنّ المؤسسة ستستمر في نشاطها في المستقبل، دون نية تصفيتها أو تخفيض مستوى نشاطها.
- 4- مبدأ استقلال الدورات: مدة الدورة المحاسبية هو 12 شهر من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر، بهذا يمكن معرفة ذمة المؤسسة عند نهاية كل سنة، وكل سنة لها إيرادها الخاص بما كما تُحمل بالتكاليف المقابلة لهذا الإيراد.

¹ Bouroui Nassiba, Op.Cit, P 59.

² مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص 64.

³ بوتين محمد، "المحاسبة العامة للمؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص

⁴ نفس المرجع السابق، ص 36.

الفصل الأول.....الفصل النظري

5- مبدأ تبرير الوثائق: كل الصفقات والعمليات المسجلة يجب أن يكون لها بالمقابل وثائق محاسبية تبررها.

6- مبدأ الحيطة والحذر: ينص هذا المبدأ على أنّ الخسائر المحتملة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وتسجل محاسبياً قبل حدوثها، ونختاط لها بتكوين مؤونة.

7- مبدأ القيد المزدوج: حتى تكون الحسابات متوازنة يجب أن يكون لكل عملية جهتان، جهة مدينة وجهة دائنة بنفس المبلغ، وفق هذا المبدأ يمكن استخلاص:

$$\text{المجموع المدين} = \text{المجموع الدائن}$$

$$\text{أصول} - \text{خصوم} = \text{نتيجة} = \text{إيراد} - \text{تكلفة}$$

8- مبدأ عدم المقاصة بين المديونية والدائنية: لا يجوز المقاصة بين حسابين لهما طبيعة واحدة (مثل المقاصة بين زبون ذي رصيد مدين وآخر ذي رصيد دائن) ولكن هناك حساب خاص بالأصول الدائنة (حالة استثنائية) وحساب خاص بالخصوم المدينة (حالة استثنائية أيضاً).

المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي المالي

يتكون نظام المعلومات المحاسبية المالية من المدخلات والمتمثلة في المستندات الأساسية، المعالجة وهي عبارة عن تسجيل قيود في دفتر اليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ والمخرجات المترجمة في القوائم المالية والتقارير المالية.

الفرع الأول: المدخلات:

عبارة عن الوثائق المبررة وهي العنصر الأساسي الذي يعتمد عليه في عملية التسجيل المحاسبي، وأهم هذه الوثائق هي: ¹

1- الفاتورة: عبارة عن مستند أساسي لإثبات عملية البيع والشراء، يحتوي على مجموعة من البيانات الأساسية والهامة في عملية التسجيل المحاسبي مثل: رقم الفاتورة، اسم المشتري، عنوانه، اسم البائع، عنوانه، تاريخ الفاتورة، رقم الزبون المشتري...

2- طلب الشراء: عبارة عن وثيقة تعدها الإدارة أو القسم الذي يحتاج المواد، يحدد في هذا الطلب فرع المواد المطلوبة ومواصفاتها.

3- أمر الشراء: بعد أن تستلم إدارة المشتريات طلب الشراء من الإدارة المختصة، تقوم بإعداد أمر الشراء، يحتوي على البيانات الرئيسية الواردة في طلب الشراء بالإضافة إلى تحديد المورد الذي سيتم الشراء منه، والأسعار واسم الشخص المكلف بعملية الشراء.

¹ عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 176-179.

الفصل الأول.....الفصل النظري

4- تقرير الاستلام: عبارة عن مستند يعد من قبل لجنة الاستلام أو أمين المخزن يتم فيه إثبات موافقة أو مخالفة الأصناف المستلمة من حيث المواصفات والكميات والأسعار.

5- مذكرة الإدخال إلى المخازن: مستند يعدّه أمين المخزن، يبين الأصناف والكميات والسعر المتعلقة بالبضاعة التي دخلت المخزن.

6- أمر البيع: يقوم قسم المبيعات بإعداد مستند يطلق عليه أمر البيع، يتضمن اسم العميل (الزبون) وعنوانه، أرقام ومواصفات الكميات المطلوبة من المواد، والأسعار المتفق عليها.

7- بطاقات الوقت: تعد بطاقات لكل عامل تسجل فيها أوقات الحضور والانصراف خلال الشهر، بالإضافة إلى ذلك تسجل الأقسام التي عمل فيها والأعمال التي أنجزها...

8- وثيقة الشحن: مستند يحتوي اسم وعنوان الزبون ورقمه، بالإضافة إلى بيان الأصناف المرسله مثل عدد الطرود ومحتوياتها كوسيلة شحن ورقمها، واسم المسؤول عن البضاعة أثناء عملية النقل.

9-1- إذن الدفع: يشمل على معلومات عن اسم وعنوان المستفيد، ومبلغ الشيك ورقم الشيك والغرض من التسديد.

الفرع الثاني: المعالجة:

المحاسب حرّ في اختيار أساليب المعالجة طالما احترم المبادئ المحاسبية والقوانين، وهناك عدة أساليب نذكر منها:

1. أسلوب النظام الكلاسيكي

2. أسلوب النظام المركزي.

1- أسلوب النظام الكلاسيكي:

البيانات التي تحملها الوثائق المحاسبية المبررة تسجل في دفتر اليومية وهي وثيقة محاسبية إجبارية حسب القانون 75 - 79 المؤرخ في 29 سبتمبر 1975، وحسب المادة 09 من القانون التجاري يتم هذا التسجيل يومياً على أساس تاريخي، ترحل بعدها هذه العمليات إلى دفتر الأستاذ. لكن عوض التسجيل التاريخي فإن العمليات تسجل في حساب خاص بها حسب طبيعتها، مما يسمح للمحاسب من معرفة -في أي لحظة شاء- حالة حساب ما.

ويمكن له أن يتحقق ما إذا كان مجموع اليومية يساوي مجموع دفتر الأستاذ، كما يمكن أن يراجع المعلومات عن طريق ميزان المراجعة ويصحح الأخطاء إن وجدت.

2- أسلوب النظام المركزي:¹

يخصص هذا النظام يومية مساعدة للعمليات المحاسبية ذات الطبيعة الواحدة، مثل يومية البنك، يومية الصندوق، ويومية العمليات المختلفة، تسجل في كل يومية العمليات العائدة لها حسب حدوثها يوماً بعد يوم حتى نهاية الفترة (شهر). حيث يتم جمع مبالغ الحسابات الظاهرة بها لتسجل في قيد واحد في اليومية العامة، أي ما يسمى التوحيد في دفتر اليومية العام. يقوم المحاسب بعملين:

- العمل اليومي: التسجيل اليومي للعمليات في اليوميات المساعدة حسب طبيعتها، ثم ترحيل بعضها إلى دفاتر الأستاذ المساعدة، أي التي تتطلب تتبع الوضعية يومياً.
 - العمل الدوري: يقوم المحاسب في نهاية كل شهر بترحيل ما يسجل في كل يومية مساعدة إلى اليومية العامة بقيد واحد فقط.
- الفرع الثالث المخرجات: تتمثل فيما يلي:

1- القوائم المالية: وهي

أ- جدول حسابات النتائج: جدول يحتوي على حسابات التكاليف والإيرادات والتي ترصد في حساب النتائج التالية: القيمة المضافة، الهامش الإجمالي، نتيجة الاستغلال، نتيجة خارج الاستغلال، النتيجة الإجمالية وأخيراً النتيجة المحاسبية الصافية. هذه الأرصدة ضرورية لتسيير المؤسسة.

ب- الميزانية الختامية: هي جدول يعكس بالقيمة النقدية الذمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين (31-12-ن) تتكون من الأصول (الاستخدامات) والخصوم (الموارد).

ج- جدول حركة الذمة.

2- الوثائق الملحقة: تهدف إلى تكملة القوائم المالية وشرحها بأكثر تفصيل من خلال ثلاثة أنظمة جزئية هي:

أ- النظام الملحق بالميزانية؛

ب- النظام الملحق بجدول حسابات النتائج؛

ج- النظام المختلط الملحق بالميزانية وجدول حسابات النتائج.

تعتبر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المالي مدخلات لباقى الأنظمة داخل المؤسسة كنظام معلومات التمويل، نظام محاسبة التكاليف وغيرها، كما يطلب هذه المخرجات أطراف خارجية كثيرة كإدارة الضرائب لتحديد الوعاء الضريبي، البنك، المساهمون، الموردون، المحاسبة الوطنية، مراكز البحوث والإحصاء وغيرها.

¹ بوتين محمد، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

الفصل الأول.....الفصل النظري

والشكل التالي يوضح أهم مكونات نظام معلومات المحاسبة المالية مع افتراض معالجة وفق النظام المركزي والذي يبدو أكثر تعقيداً من النظام الكلاسيكي لكنه أكثر استعمالاً.

المطلب الثالث: الأنظمة الجزئية لنظام معلومات الحاسبة المالية

تقوم هذه الأنظمة بالاعتماد على الوثائق القانونية التاريخية في إنتاج التقارير المالية الدقيقة التي تساعد في تسيير المؤسسة. وهناك ستة أنظمة جزئية هي: ¹

1- نظام معالجة الطلبات:

هو نظام مهم في معالجة الصفقات، يسجل، يعالج، طلبات الزبائن، وينتج الفواتير والمعطيات الضرورية في تحليل المبيعات ومراقبة المخزونات. في عدة مؤسسات تضمن هذه الوظيفة متابعة طلبية الزبون حتى يتم إرسالها، نظام معالجة الطلبات الحاسوبي يقدم طريقة سريعة دقيقة وفعالة في تسجيل واختيار طلبات الزبائن وشفقات البيع. يعطي معلومات عن الطلبات المقبولة لنظام مراقبة المخزونات، وبهذه الكيفية يمكن أن تعالج الطلبات بأسرع ما يمكن.

2- نظام مراقبة المخزونات:

نظام مراقبة المخزونات يعالج المعطيات التي تعكس فواتير المواد المخزنة. عندما يستقبل نظام معالجة الطلبات المعطيات عن طلبات الزبائن، نظام مراقبة المخزونات الحاسوبي يسجل التغيرات في مستوى المخزونات ويحضر وثائق الإرسال المحددة. يمكن له فيما بعد أن يشير إلى المسير عن المواد التي تحتاج إلى إعادة ترمين، ويزودهم بمجموعة من التقارير عن حالة المخزونات. نظام مراقبة المخزونات الحاسوبي يساعد إذاً المؤسسة في أن تقدم خدمة ريفية إلى الزبائن، ويقلل الاستثمار في المخزونات وتكاليف الاحتفاظ.

3- نظام حسابات الزبائن:

يقوم هذا النظام يومياً بتحديد المبالغ الواجبة الأداء من الزبائن مستعملاً المعلومات المنتجة عن طريق عمليتي الدفع والشراء. ينتج شهرياً حالة حسابات الزبائن وتقارير تسيير الائتمان. نظام حسابات الزبائن الحاسوبي يسرع عملية دفع الزبائن بتحضيره فواتير دقيقة في الوقت المناسب وكذلك التقارير الشهرية على الإئتمانات المقدمة للزبائن، يزودنا بتقارير تساعد المسيرين في مراقبة المبالغ المؤتمنة الواجبة الأداء، هذا النشاط يسمح بزيادة أرباح المبيعات على الحساب، بتقليل -قدر المستطاع- الخسائر التي يتسبب فيها الزبائن المشكوك فيهم.

4- نظام حسابات الموردين:

يقدم يومياً معلومات المشتريات والتسديدات إلى الموردين، يحضر شيكات دفع الفواتير وينتج تقارير تسيير الخزينة، نظام حسابات الموردين الحاسوبية. يسمح بدفع سريع ودقيق للموردين بغرض إرساء علاقات عمل جيدة وضمناً سعر ائتمان جيد، زيادة على هذا يسمح بالاستفادة من الخصومات المقدمة نظير الدفع السريع، يضمن مراقبة مالية على المبالغ المالية التي تدفعها المؤسسة،

¹ Obrien James, "Les Systèmes d'Information de gestion", Deboeck-université, 1995, P 467-469.

الفصل الأول.....الفصل النظري

ويبحث إلى المسيرين بالمعلومات الضرورية في تحليل المدفوعات، المصاريف، المشتريات، حسابات مصاريف المستخدمين والحاجة إلى السيولة.

5- نظام الرواتب (الأجور):

يستقبل ويقدم يومياً المعطيات القادمة من بطاقات حضور العمال وكذلك باقي معطيات العمالة. ينتج شيكات الدفع، كشوف العمال، تقارير الأجور وتقارير تحليل العمل، وتقارير أخرى معدة لصالح المسيرين والتنظيمات الحكومية، نظام الأجور الحاسوبي يساعد المؤسسات في دفع الأجور إلى عمالهم بسرعة، ويقدم تقارير إلى المسيرين، العمال والتنظيمات الحكومية خاصة فيما يتعلق بالعوائد، الضرائب، وباقي الاقتطاعات، يستطيع أيضاً أن يقدم إلى المسيرين تقارير تحليل تكاليف اليد العاملة والإنتاجية.

6- نظام دفتر الأستاذ:

يجمع البيانات القادمة من حسابات الزبائن، حسابات الموردين، الأجور و من الأنظمة المعلوماتية المحاسبية الأخرى. في نهاية كل دورة محاسبية يقفل الدفاتر المحاسبية وينتج ميزان المراجعة، قائمة النتائج وميزانية المؤسسة، كذلك مختلف التقارير عن الإيرادات والمصاريف توجه هذه المعلومات إلى المسيرين. نظام معلومات دفتر الأستاذ الحاسوبي يساعد المؤسسات في تكملة مهامهم المحاسبية بطريقة منظمة ودقيقة، يسمح بأحسن مراقبة مالية ويقدم أحسن تقارير التسيير، يتطلب أقل عدد من العمال وتكاليف أقل بالنسبة للمحاسبة اليدوية.

خلاصة الفصل الأول

إن توجه المؤسسات الجبائية نحو تبني الرقابة الجبائية كآلية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية أصبح ضرورة، كما أن يتطلب النظام الجبائي الفعال وجود تضامن بين المكلف والإدارة الضريبية من خلال تأدية لواجباته الضريبية، إلا انه في غالب الأحيان ما تكون هناك أساليب والتحايل في دفع المستحقات، وهدف الدولة من خلال الرقابة الجبائية إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها الايجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، إذ ما انتظم هؤلاء بدفعها في آجالها.

من خلال هذا الفصل وضعنا مفهوم المعلومات المحاسبية إليه إلى جانب الأساليب المتخذة في تحسين جودتها، المتمثلة في الرقابة الجبائية وجميع الإمكانيات المؤطرة للقيام بها.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: الإطار التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة

تعد مديرية الضرائب بالمسيلة، أكبر وأعلى هيئة جبائية متوفرة على مستوى الولاية إلى غاية إعداد هذا البحث، وفيما يلي سنتناول تقديم عام لهذه الإدارة الجبائية، حيث سنتطرق إلى التعريف بها، وبدورها الجبائي هيكلها التنظيمي وما يتبعها من مصالح خارجية، إضافة إلى مهام المديرية الفرعية التابعة للمديرية الولائية للضرائب.

المطلب الأول: تقديم للمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 91 - 60 المؤرخ في 27 فيفري 1997 تم إنشاء المديرية الولائية بالمسيلة المحددة لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية واختصاصاتها بعد استقلالها عن مديرية التنسيق المالي، هذه الأخيرة تضم حاليا خمس (05) مديريات هي:

- المديرية الفرعية للضرائب للتحصيل والوعاء.
- المديرية الفرعية لأموال الدولة.
- المديرية الفرعية لمسح الأراضي.
- المديرية الفرعية لمسح الخزينة.
- المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية.

وبموجب القرار 484 المؤرخ في 12/07/1998 المحدد للنطاق الإقليمي والتنظيمي واختصاص المديريات الجهوية والمديريات الولائية

للضرائب، أصبحت المديريات الولائية للضرائب تضم خمس مديريات فرعية وهي كالتالي:

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.
- المديرية الفرعية للتحصيل.
- المديرية الفرعية للمنازعات.
- المديرية الفرعية للوسائل.
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

أولا: التعريف بمديرية الضرائب الولائية بالمسيلة:

تلعب مديرية الضرائب الولائية بولاية المسيلة دورا محوريا في النظام الجبائي على مستوى الولائية، حيث تعد الهيئة الجبائية العليا فيها، وتتبع هذه المديرية إلى المديرية الجهوية للضرائب بسطيف، كما أنها تتبع للمصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات الواقعة بالجزائر، وبالنسبة للإعلام والوثائق فهي تتبع للمركز الجهوي للإعلام والوثائق بسطيف.

ثانيا: الدور الجبائي لمديرية الضرائب الولائية:

تضمن المديرية الولائية للضرائب ممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب، والمراكز الجوارية للضرائب مستقبلا (مفتشيات الضرائب حاليا)، وبهذه الصفة تسهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.

وتتولى المديرية الولائية للضرائب على وجه الخصوص ما يلي:

1. في مجال الوعاء:

تتولى القيام بالمهام:

- أ. تنظم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.
- ب. تصدر الجدول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخصيص وتعابنها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد حصيلة دورية.
- ت. تحلل وتقوم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، وتعد تلخيصا على ذلك وتقترح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها.

2. في مجال التحصيل:

تتولى المديرية الولائية للضرائب المهام التالية:

- أ. تتكفل بجدول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى.
- ب. تراقب التكفل والتصفية للذي يقوم بها مكتب القباضة وتتابع تسوية ذلك.
- ت. تتابع تطور الدعاوي المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل.
- ث. تضمن الرقابة الفعلية وتصفي حسابات تسيير القابضين.

3. في مجال الرقابة:

تتولى المديرية الولائية للضرائب بما يلي:

- أ. تنظيم وجمع المعلومات الجبائية واستغلالها.
- ب. تعد برامج للتدخل لدى المكلفين بالضريبة وتتابع تنفيذها وتقوم نتائجها.
- ت. تقوم بالرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك.

4. في مجال المنازعات:

تتولى في هذا المجال المهام التالية:

- أ. تدرس العرائض وتنظم أشغال لجان الطعن وتتابع المنازعات وتمسك الملفات المرتبطة بها بصفة منظمة.
- ب. تتابع تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة.

5. في مجال الوسائل:

- أ. تقدر احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وتعد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك.
- ب. تضمن تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح.
- ت. توظف وتعين المستخدمين الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم.
- ث. تنظم وتطبق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب.
- ج. تكون رصيذا وثائقيا للمديرية الولائية وتسييره وتضمن توزيعه وتعميمه.
- ح. تسهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما تسهر على صيانة هذه الأملاك وتحافظ عليها.

6. في مجال الاستقبال والإعلام:

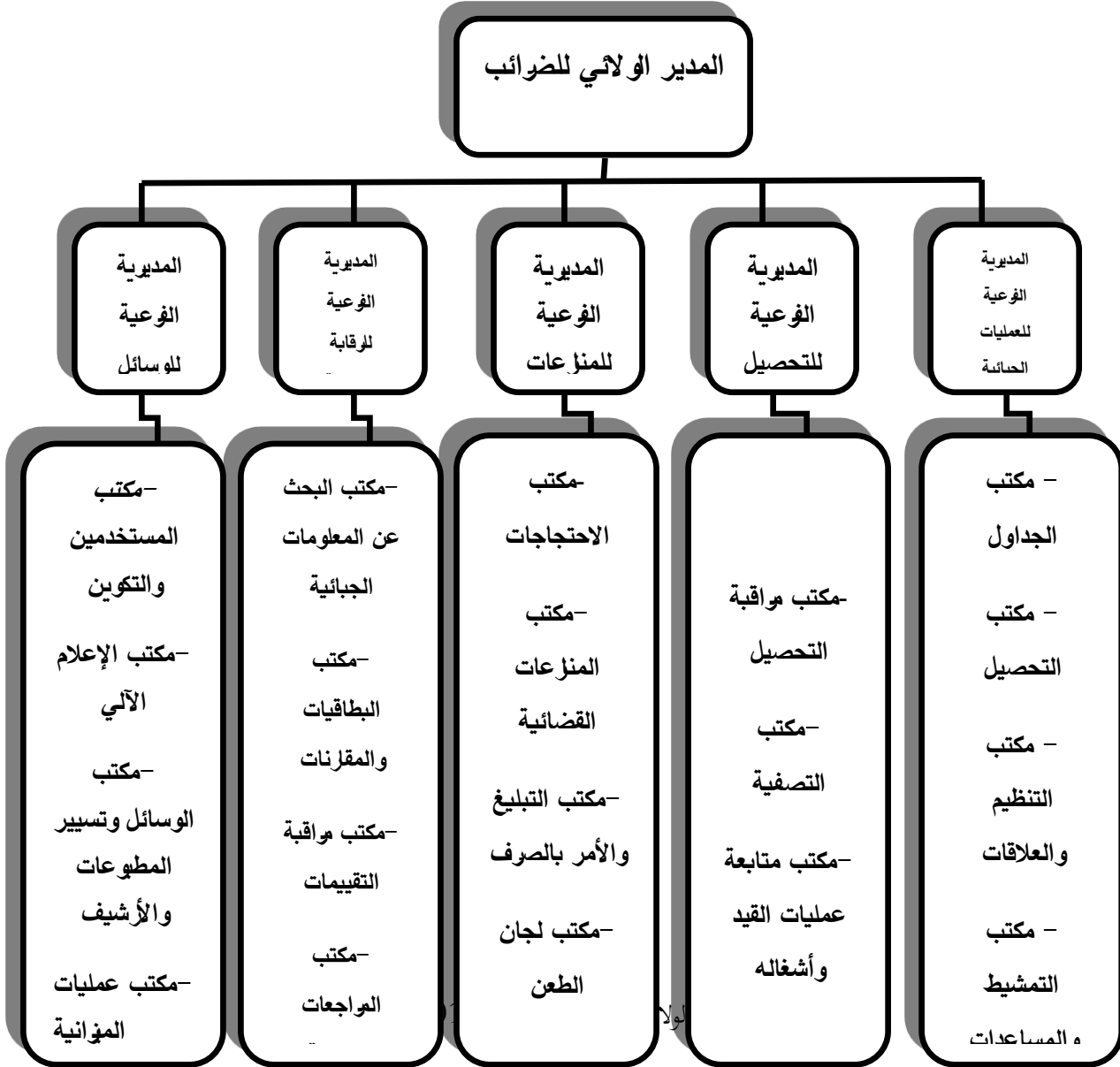
تكلف في هذا المجال المديرية الولائية للضرائب بما يلي:

- أ. تنظم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- ب. تنشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة:

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.
- المديرية الفرعية للتحصيل.
- المديرية الفرعية للمنازعات.
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.
- المديرية الفرعية للوسائل.

شكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة



المطلب الثاني: مهام المديريات والمكاتب الفرعية

تتولى كل مديرية فرعية عدة مهام تكون ضمن اختصاصها، هذه المهام توزع على المكاتب الفرعية التابعة لها والتي تسهر على تأديتها

بشكل فعال.

أولاً: المديرية الفرعية للمكاتب الجبائية: وتتكفل بما يلي:

- تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها, كما تتكفل بأشغال الإصدار.
 - التكفل بطلبات اعتماد حصص الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعة هذه الطلبات ومراقبتها.
 - متابعة نظم الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.
- وتتكون هذه المديرية من أربع مكاتب
1. مكتب الجداول: يتكفل بما يلي:
 - التكفل بالجدول العامة وإصدارها.
 - التكفل بمصفوفات الجداول وسندات التحصيل.
 2. مكتب الإحصائيات: ويتكفل بما يلي:
 - استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية.
 - مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل.
 - مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.
 3. مكتب التنظيم والعلاقات العامة: ويتكفل بما يلي:
 - استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ودراسة هذه الطلبات مع تسليم هذه الاعتمادات.
 - متابعة النظم الجبائية الخاصة بالإمتيازية.
 - نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.
 4. مكتب التنشيط و المساعدة: ويتكفل بما يلي:
 - التكفل بالاتصال بالمكاتب الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وكذا تنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناخ العمل وانسجامها.
 - متابعة ومعالجة تقارير التحقيق في التسيير¹.
- ثانيا: المديرية الفرعية للتحصيل: وتتكفل بما يلي:
- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب وكل ناتج آخر أو أتاوى.
 - متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قبضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة.
 - التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لاسيما فيما يخص التصفية مع اقتراح التدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي.
 - مراقبة القبضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قبضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.
- وتتكون هذه المديرية من ثلاث مكاتب:
1. مكتب مراقبة التحصيل: ويتكلف بما يلي:

¹- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02-2009 , الأمانة العامة للحكومة, وزارة المالية, الجزائر 2009 .

- دفع نشاطات التحصيل.

- المحافظة على مصالح الخزينة بخصوص الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات.

- إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.

2. مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله: ويكلف بضمان:

- متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها.

- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير نشطة.

- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها.

- إعداد وتأشير العمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

3. مكتب التصفية: ويكلف بضمان:

- مراقبة التكفل بالجدول العامة وسندات التحصيل والإيرادات المتعلقة بمستحقات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات

والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية.

- استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها.

- مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة.

- التكفل بجدول القبول في الإرجاع للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، ومراقبة كل ذلك¹.

ثالثا: المديرية الفرعية للمنازعات: وتكلف بضمان:

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإيعافية، وتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف

الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة.

- معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق على القيمة المضافة.

- تشكيل ملفات إيداع التنظيمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية.

وتتكون هذه المديرية من أربع مكاتب:

1. مكتب الاحتجاجات: ويكلف بما يلي:

- استلام ودراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة.

- استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

2. مكتب لجان الطعن: ويكلف بما يلي:

- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقديمها للجان المصالح والطعن النزاعي أو الإيعافي المختصة.

- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاع دفع أقساط

ضريبة أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإيعافي المختصة.

3. مكتب المنازعات القضائية: ويكلف بما يلي:

¹ - القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02-2009، مرجع سبق ذكره.

- إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوي لدى الهيئات القضائية الجزائرية المختصة.
- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض الضريبة.
- 4. مكتب التبليغ والأمر بالصرف: ويكلف بما يلي:

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن.
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك¹.

رابعا: المديرية الفرعية للوسائل: وتكلف بما يلي:

- تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة للمديرية الولائية للضرائب.
 - السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذلك السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة التشغيل.
- وتتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة مكاتب:

1. مكتب المستخدمين والتكوين: ويكلف بما يلي:

- السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين.
- إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيدها مناصب العمل, التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

2. مكتب عمليات الميزانية: ويكلف بما يلي:

- القيام في حدود صلاحيته, بتنفيذ عمليات الميزانية.
- تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة, وذلك في حدود الاختصاص المخول به.
- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب مجال النزاع الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب.
- الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

3. مكتب الوسائل و تسيير المطبوعات والأرشيف: ويكلف بما يلي:

- تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب.

¹ - القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02-2009, مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: المنهج والأداة المتبعين للدراسة

تطرقنا في هذا المبحث إلى تحديد المنهج العلمي المناسب لهذه الدراسة الميدانية وذلك وفقا لطبيعة موضوع البحث، كما حددنا الأدوات المستعملة والمساعدة على اتباع منهج الدراسة المختار.

المطلب الأول: مكونات ومنهجية الدراسة

الفرع الأول: مجتمع الدراسة:

تم حصر مجتمع الدراسة في فئة واحدة وهم الإداريين بالمؤسسات العمومية المتمثلة مديرية الضرائب لولاية المسيلة باعتبارها الجهة المعنية بالرقابة الجبائية.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

لم نحدد حجم العينة مسبقا قبل توزيع استمارة الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع حوالي (50) استمارة على موظفي مديرية الضرائب لولاية المسيلة، لكن لم يتم استرجاع منها أي استمارة، وتم استبعاد استمارتين نظرا لعدم صلاحيتها، وبذلك قدرت عينة الدراسة بـ(48) استمارة.

الجدول رقم (01): الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	التكرار	النسبة %
الاستمارات الموزعة	50	100%
الاستمارات المسترجعة	48	96
الاستمارات الغير مسترجعة	00	00
الاستمارات الملغاة	02	4
الاستمارات الصالحة للاستعمال	48	80.43

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال هذا الجدول رقم (01) أن العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة بلغ (46) استمارة، منها (39) استمارة تم استرجاعها وهو ما يمثل نسبة 96% من حجم العينة المختارة، وبعد تفحصنا للاستمارات المسترجعة تبين لنا عدم صلاحية (02) منها أي بنسبة 4 % من مجموع الاستمارات المسترجعة بسبب التناقض في الأجوبة وهو ما يعني نقص الجدية اللازمة في التعامل مع الاستمارة من طرف بعض مسيري المؤسسات وبالتالي فقد تم إلغاء هذه الاستمارات، ليصبح بذلك العدد النهائي للاستمارات الصالحة للاستعمال (48) استمارة أي ما يعادل 96% من مجموع الاستمارات المسترجعة.

الفرع الثالث: منهج الدراسة:

يمثل منهج الدراسة الميدانية الأسلوب المتبع قصد الوصول إلى الأهداف المسطرة، فالمنهج يسهل البحث ويسمح بالكشف عن الحقائق العلمية وتحديد الأسباب والنتائج المترتبة عنها، وباعتبار بحثنا يدور حول: " دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية " سوف نعتمد على المنهج التحليلي في تحليل البيانات والمعلومات المحصل عليها، ومن ثم تحديد النتائج المحصل عليها.

الفرع الرابع: أسلوب الدراسة الميدانية

نظرا لارتباط موضوع بحثنا بدراسة تحليلية وكذا تعذر استخدام أسلوبي الملاحظة والمقابلة فقد استخدم الطالب أسلوب الاستبيان كأهم الأدوات البحثية، فالملاحظة والمقابلة مهمتان جدا لتحليل رأي العينة المختارة، حيث لم يتم إرسال قائمة الاستبيان إلى أفراد العينة بمديرية الضرائب بولاية المسيلة، بل قمنا بمقابلة أغلبية أفراد العينة للتغلب على أبرز عيوب الاستبيان بالبريد ألا وهي انخفاض نسبة الردود.

المطلب الثاني: حدود الاستبيان والوسائل الإحصائية المستخدمة

الفرع الأول: الحدود الزمنية والمكانية للدراسة الميدانية

تم توزيع الاستبيان على مجموعة من موظفي مديرية الضرائب بولاية المسيلة.

الفرع الثاني: أدوات التحليل الإحصائي

بعد عملية توزيع الاستبيان على العينة المختارة، قمنا بعملية جمع الاستبيان والتي تعد من اهم وأصعب الخطوات كونها ترتبط بالحصول على نتائج عملية تفيدنا في إثراء موضوع البحث، فعمدنا إلى جمع هذا الاستبيان عن طريق الاستلام المباشر من العينة المختارة، ثم بعد الحصول على الاستبيان بدأنا عملية التحليل وفق جداول يتم تحليلها إحصائيا، تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS إصدار رقم 22 من خلال:

أولاً- التكرارات والنسب المئوية: تم الاعتماد عليهما بهدف التفريق بين العينة، بناءات على المعلومات الخاصة بالمؤسسة، وتم اعتماد المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان.

ثانياً- المتوسط الحسابي: تم استخدامه في هذه الدراسة كونه مؤشر يقوم بترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المستجيبين على الاستبيان، تم اعتماد الوسط الحسابي لإجابات المشاركين كمؤشر على الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

ثالثاً- الانحراف المعياري: تم استخدامه لمعرفة مدى تشتت القيم عن متوسطها الحسابي.

رابعاً- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach' Alpha): تم استخدامه لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان، بحيث تكون مساوية للصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، أما إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة هذا المعامل تعني مصداقية البيانات.

خامساً- معامل الصدق (Validité): يقصد به انه مقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ.

سادساً- اختبار معامل بيرسون (Corrélation Pearson): يستخدم معامل الارتباط بيرسون لقياس صدق فقرات الاستبيان بحيث يجب أن تكون قيمة I دالة عند مستوى الدلالة، كما يجب أن تكون قيمة I المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية.

سابعاً- اختبار التوزيع الطبيعي كالمجروف سمر نوف (Kolmogorov- Smirnov Test): يستخدم لمعرفة طبيعة توزيع بيانات ظاهرة معينة في كونها تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

ثامناً- اختبار (ت) الإحصائي (T -Test): يستخدم للمقارنات الثنائية وفي اختبار فرضيات الاستبيان للتأكد من الدلالة الإحصائية للنتائج التي تم التوصل إليها.

المطلب الثالث: هيكل الاستبيان وتفريغ وتحليل البيانات

الفرع الأول: إعداد الاستبيان

اعتمدنا في إعداد قائمة الاستبيان على كتب ودوريات وأبحاث سابقة تتعلق بموضوع الدراسة وقد تم مراعاة عدة اعتبارات في إعدادها أهمها:
- صياغة فقرات الاستبيان بطريقة سهلة وواضحة لتفادي سوء الفهم.

- تدرج الأسئلة باختيار أفراد العينة لبدل من خمس بدائل.

الفرع الثاني هيكل الاستبيان:

تم في ضوء أهداف الدراسة تقسيم الاستبيان إلى قسمين:

(1)- القسم الأول: تشمل المعلومات الشخصية للمعنى بالاستجابة على الاستبيان

(2)- القسم الثاني: ويتمحور على الرقابة الجبائية

أ- المحور الأول: آليات الرقابة الجبائية.

ب - المحور الثاني: مصداقية الرقابة الجبائية.

ج- المحور الثالث: جودة المعلومات المحاسبية من خلال الرقابة الجبائية

تم إعداد قائمة أسئلة الاستبيان على أساس مقياس ليكرث الخماسي (Likert scale) الذي يحتمل خمس إجابات كما هو في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مقياس ليكرث الخماسي المعتمد في الدراسة

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالب

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها عليها في هذا البحث عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة، ولتحديد درجة القياس فقد حددنا خمسة مستويات هي: (المنخفض جدا، المنخفض، المتوسط، المرتفع، المرتفع جدا) بناءات على المعادلة التالية:

الجدول رقم (03): مقياس تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة

مستوى الملائمة	1.8 - 1	2.6 - 1.81	3.4 - 2.61	4.2 - 3.41	5 - 4.21
الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المدى الإحصائي

الفرع الثالث: تفرغ وتحليل البيانات:

تأتي عملية تفرغ وتحليل البيانات بعد جمعها من خلال الاستمارات الموزعة على أفراد العينة المدروسة وتقوم هذه العملية على مرحلتين:

أولاً- المرحلة الأولى - مرحلة تفرغ البيانات: لقد تم تفرغ البيانات من خلال كل الأجوبة المتحصل عليها من طرف المستجوبين في استمارة واحدة، ثم تم تبويبها في جداول بسيطة لتسهيل عملية تفسير هذه البيانات.

ثانيا- المرحلة الثانية - مرحلة تحليل وتفسير البيانات: بعد عملية تفرغ البيانات ووضعها في جداول، قمنا بتحليلها إحصائيا لإعطاء صورة دقيقة عن مضمون الجداول وبالتالي تحديد النتائج المتوصل إليها، وقد تمت الاستعانة في ذلك بجوانب إحصائية كالتكرارات والنسب المئوية.

المطلب الرابع: وصف وتحليل خصائص العينة المدروسة

في هذا الجزء قمنا بدراسة وتحليل القسم الأول للاستبيان والذي يرتبط بالمعلومات المتعلقة بخصائص العينة المدروسة المتمثلة في: الجنس - العمر-المؤهل العلمي-الخبرة المهنية، ولتسهيل عملية التحليل قمنا بتجميع البيانات المحصل عليها وتفرغها في كل من برنامج SPS وبرنامج Excel وبنفس البرنامج تم تمثيل تلك الجداول في أشكال تعطي وضوحا أكثر وتسهيل عمليتي التحليل والملاحظة.

الفرع الأول: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

نبين في هذا العنصر توزيع أفراد العينة محل الدراسة وفق الجنس التالي:

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

36	التكرار	ذكر	♂
75	النسبة المئوية%		
12	التكرار	أنثى	♀
25	النسبة المئوية%		
0	التكرار	الفئة التي لم تجب	
00	النسبة المئوية%		
48	التكرار	المجموع	
100	النسبة المئوية%		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

ما يوضحه الجدول رقم (04) أن نسبة الذكور تتمثل في 75%، في حين أن نسبة الإناث مقدرة بـ 25% وهذا ما يعكس الانخفاض النسبي للتواجد النسوي في المؤسسات العمومية وهذا راجع إلى العديد من الأسباب ولعل أهمها البيئة الثقافية والاجتماعية للولاية.

الفرع الثاني: توزيع أفراد العينة حسب السن

نبين في هذا العنصر توزيع أفراد العينة محل الدراسة وفق السن التالي:

الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة %
اقل من 20 سنة	00	00
من 20 إلى 30	6	12.5
من 30 إلى 40	32	66.66
من 40 إلى 50	6	12.5
أكبر من 50	4	8.33
المجموع	48	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يوضح لنا الجدول رقم (05) أن الفئة العمرية السائدة تتمثل 30 و 40 سنة والمقدرة بـ 66.66% وهذا راجع إلى طبيعة الوظيفة والقانون الداخلي للترقية في المؤسسة ثم تليها الفئتين 20 سنة إلى 30 سنة ومن 40 سنة 50 سنة لهم نسب بالتساوي المقدرة بـ 12.5% وهي نسبة تؤكد وجود الشباب في الوظائف الإدارية العليا في المؤسسات العمومية كما أنّ نسبة 8.33% وهذه الفئة في نظر الباحثان تمثل الإدارة العليا.

الفرع الثالث: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

يبين في هذا العنصر توزيع أفراد العينة محل الدراسة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
ثانوي	0	0
ليسانس	34	70.83
ماستر وماجستير	14	29.16
دكتوراه	0	0
المجموع	48	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن مديرية الضرائب بولاية المسيلة يوظف أصحاب الشهادات الجامعية خصوصا حاملي شهادة ليسانس التي تمثل 70.83% من إجمالي عينة الدراسة ثم يليها حاملي شهادة الماستر والمجستير بنسبة 29.16% ومن هنا يستنتج الباحثان أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على الكفاءات الجامعية للتوظيف.

رابعا: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم (07): توزيع أفراد العينة الخبرة المهنية

7	التكرار	من 2 سنة الى 5 سنوات	الخبرة المهنية
26.9	النسبة المئوية%		
7	التكرار	اقل من 5 سنوات	
14.58	النسبة المئوية%		
28	التكرار	من 5 الى 10 سنوات	
58.33	النسبة المئوية%		
4	التكرار	من 10 الى 15	
8.33	النسبة المئوية%		
2	التكرار	من 15 إلى 20	
7.7	النسبة المئوية%		
7	التكرار	أكثر من 20	
14.58	النسبة المئوية%		
48	التكرار	المجموع	
100	النسبة المئوية%		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الجدول (07) يبين ان الفئة السائدة بالنسبة لخاصية الأقدمية هي فئة من 5 سنة إلى 10 سنوات وهي فئة تعكس الخبرة لشغل مناصب إدارية معينة بنسبة مئوية قدرة ب 58.33%، في حين أن الفئة أقل من 5 سنوات قدرت ب 14.58% ويعود هذا باعتقاد الباحثين إلى كونها فئة تمثل الشباب بالأخص المتخرجين حديثاً كما أن الفئة من 10 إلى 15 سنة تمثل نسبة 8.33% وهذا ما يرفع من خبرة وتطور المورد البشري للفئة الأولى، في حين أن الفئة أكثر من 20 سنة فهي تمثل نسبة 14.58% فهي تمثل الذين يشغلون المناصب الإدارية العليا في المؤسسة محل الدراسة وهذا نظراً لأقدمية في المؤسسة مما يزيدهم خبر وكفاءة التي أدت بهم لشغل مثل هكذا مناصب.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان

تم تفرغ نتائج التحليل الإحصائي على شكل جداول حيث يرتبط كل جدول بمحور من محاور الاستبيان والذي يتعلق بكل فرضية من فرضيات الدراسة، ثم تم تحليل هذه النتائج.

المطلب الأول: اختبار ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)

الفرع الأول: اختبار معامل الثبات

تم استخدام هذه الطريقة لقياس ثبات الاستبيان وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (08): اختبار فقرات الاستبيان

رقم المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور الأول	08	0.588
المحور الثاني	08	0.582
المحور الثالث	08	0.810
المجموع	34	0.838

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS, V22

يستخدم معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات الاستبيان من ناحية الاتساق الداخلي لفقراته، والنسبة الإحصائية المقبولة لذلك هي (0.6)، ومن خلال الجدول رقم (14) يتبين لنا أن معاملات ألفا كرونباخ في المحور الأول والثاني قريبة من (0.6)، بينما في المحور الثالث والرابع فاقت كلها (0.6) حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان (0.838) وهي نسبة جد مقبولة إحصائياً، لأنها تقترب من الواحد. تعني نسبة ثبات الاستبيان (0.838) أنه إذا أعيد توزيع الاستبيان على نفس العينة فإن ما يعادل هذه النسبة من الأفراد سيعيدون نفس إجاباتهم الأولى.

الفرع الثاني: اختبار صدق الاستبيان:

أولاً- اختبار صدق الاستبيان باستخدام معامل الصدق (Validité):

يتم حساب معامل الصدق عن طريق الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (09): اختبار صدق فقرات الاستبيان

رقم المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
المحور الأول	08	0.588	0.766
المحور الثاني	08	0.582	0.762
المحور الثالث	08	0.810	0.9
المجموع	34	0.838	0.915

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS, V22

ملاحظة: تم حساب قيمة الصدق عن طريق الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول رقم (09) أن معاملات ألفا كرو نباخ فاقت كلها (0.5) بالنسبة لكل محور من محاور الاستبيان، كما أن قيمة الصدق تتلاءم مع معاملات ألفا كرو نباخ، إجمالاً بلغ معامل ألفا كرو نباخ لمحاور الاستبيان (0.838) وبدرجة صدق بلغت (0.915)، وكما ذكرنا سابقاً حيث أنه كلما زاد معامل الثبات واقترب من الواحد الصحيح كلما زادت مصداقية البيانات، وبذلك يكون الباحثان قد تأكدا من صدق وثبات فقرات الاستبيان مما يجعلنا على ثقة تامة من صحته وصلاحيته لتحليل النتائج واختبار صحة الفرضيات.

ثانياً- اختبار صدق الاستبيان باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Corrélation Pearson):

تم قياس صدق الاستبيان في هذه الطريقة وفقاً لمعامل ارتباط بيرسون من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له من جهة، وبين محاور الدراسة ومعدل فقرات الاستبيان الكلي من جهة أخرى.

- قياس صدق الاستبيان وفقاً لمعامل ارتباط بيرسون من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له.

- الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: آليات الرقابة الجبائية

- الجدول رقم (10): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يعتمد نظام الرقابة الجبائية على آلية تتوافق والبيئة التي يعمل فيها	0.335	0.034
02	تستطيع مديرية الضرائب التدقيق في الرقابة الجبائية من خلال اعتمادها على نظام معلومات	0.360	0.029
03	الموظفين في مديرية الضرائب يجتازون دورات تدريبية لكيفية استخدام التقنيات الحديثة للرقابة الجبائي	0.521	0.001
04	تقدم مديرية الضرائب معلومات صريحة بعد عملية الرقابة الجبائية	0.521	0.001
05	مديرية الضرائب تستخدم تقنيات الاتصال الحديثة في عملية الرقابة الجبائية.	0.619	0.000
06	يتم الاتصال مع كل المؤسسات بشكل دوري	0.589	0.000
07	نظام الرقابة في مديرية الضرائب مفعّل ويتم تحديثه باستمرار	0.590	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS, V22

ملاحظة: قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (50-1=36) تساوي (0.320)

من خلال الجدول رقم (10) الذي يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول "آليات الرقابة الجبائية" والمعدل الكلي لفقراته، يتضح لنا أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي (0.320)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

▪ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: صرامة عملية الرقابة الجبائية**

الجدول رقم (11): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
10	تقوم مديرية الضرائب بعملية التحقيق الجبائي	0.527	0.001
11	تراقب مديرية الرقابة رقم الريج الجبائي عملية	0.596	0.000
12	يسمح للعاملين بالدخول إلى عملهم الكترونيا عبر شبكة الانترنت وهم خارج مكان العمل	0.610	0.000
13	يملك البنك موقع الكتروني دائم وفعال	0.664	0.000
14	لدى البنك قاعدة بيانات واسعة حول الزبائن الذين يستفيدون من الخدمات الكترونيا	0.680	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS, V22

من خلال الجدول رقم (11) الذي يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني "صرامة عملية الرقابة" والمعدل الكلي لفقراته، يتضح لنا أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي (0.320)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

ملاحظة: قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (36) تساوي (0.320)

▪ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: جودة المعلومات المحاسبية من خلال الرقابة الجبائية**

الجدول رقم (12): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
15	تسعى مديرية الضرائب إلى تقديم معلومات محاسبية بجودة عالية من خلال الرقابة الجبائية	0.545	0.000
16	يوجد تفاعل بين المؤسسات الاقتصادية والمالية والمديرية الضرائب	0.680	0.000
17	تقوم مديرية الضرائب بالتحقيق المحاسبي من أجل تقديم معلومات مالية صحيحة	0.671	0.000
18	تعمل مديرية الضرائب بآلية فعالة في التحقيق المحاسبي	0.793	0.000
19	تعمل مديرية الضرائب بصرامة مع المؤسسات الاقتصادية	0.329	0.047
20	تتيح مديرية الضرائب معلومات محاسبية صريحة للجهات المعنية	0.827	0.000

21	يتناسب النظام الجبائي المعمول به في مديرية الضرائب والمؤسسات الاقتصادية	0.923	0.000
22	تمتلك مديرية الضرائب نظام معلومات محاسبية متكامل		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS, V22

من خلال الجدول رقم (12) الذي يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث إنتاج المعرفة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية " والمعدل الكلي لفقراته، يتضح لنا أن معاملات الارتباط r المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية التي تساوي (0.320)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

▪ الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الجدول رقم (13): معامل الارتباط بيرسون بين محاور الدراسة والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان

المحور	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
المحور الأول	0.562	0.000
المحور الثاني	0.752	0.000
المحور الثالث	0.833	00.00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS, V22

من خلال الجدول رقم (13) يتبين لنا ان معاملات الارتباط بين محاور الدراسة والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، أي أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي (0.320)، وهذا يدل على أن فقرات الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي كالجروف - سمر نوف (Kolmogorov - Smirnov):

لاختبار الفرضيات سنستخدم اختبار كالجروف - سمر نوف الذي يدرس مدى وجود فروق بين متوسطات المستجوبين حول فرضيات الدراسة، وعليه قمنا بهذا الاختبار لمعرفة مدى توزيع البيانات طبيعيا بحيث تكون نتائج اختبار سمر نوف لمحاور الدراسة أكبر (0.05) المعتمد في الدراسة، وهذا للتمكن من القيام باختبار (t).

وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (14): اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبيان

المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة Z المعنوية Sig
المحور الأول	09	1.250	0.08
المحور الثاني	05	1.527	0.019
المحور الثالث	13	2.201	0.000
الكلي	34	0.833	0.491

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS, V22

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل المحاور الأول والثاني والثالث يباينهما تتبع التوزيع الطبيعي لأن مستوى الدلالة Sig أكبر من (0.05)، لذا سنختبرها بأداة الاختبار T-test الطبيعي.

المطلب الثاني: اختبار صحة فرضيات الدراسة

في هذا المطلب سنقوم بدراسة وتحليل محاور الاستبيان، وذلك من خلال طرح فقرات الاستبانة حيث سنقوم بتفريغ وتحليل البيانات الخاصة بهذه المحاور من خلال الأجوبة المتحصل عليها عن طريق الاستبيان، وذلك بعد تبويبها في جداول تسهيلا لعملية التحليل.

الفرع الأول: اختبار صحة الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على أن "آلية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب فعالة"

الجدول رقم (15): نتائج اختبار T-test لعينة واحدة للفرضية الأولى

المتغير المستقل	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	Sigg	القرار الإحصائي
آلية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب فعالة	51.392	1.688	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS, V22

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة الإحصائية Sig (0.000) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (51.392) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية (1.688) وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين لنا أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، ولهذا يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن T-test ، ولإثبات ذلك سنقوم بتحليل نتائج المحور الأول من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (16): النتائج الإحصائية لفقرات المحور الأول

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارات	درجة القبول
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
		% النسبة	% النسبة	% النسبة	% النسبة	% النسبة				
01		2	35	0	0	0	4.054	00.229	01	مرتفعة

									يعتمد نظام الرقابة الجبائية على آلية تتوافق والبيئة التي يعمل فيها	
				0	0	0	94.6	5.4	تستطيع مديرية الضرائب التدقيق في الرقابة الجبائية من خلال اعتمادها على نظام معلومات	
مرتفعة	05	00.683	3.756	0	4	2	30	1	الموظفين في مديرية الضرائب يجتازون دورات تدريبية لكيفية استخدام التقنيات الحديثة للرقابة الجبائي	02
				0	10.8	5.4	81.1	2.7	تقدم مديرية الضرائب معلومات صريحة بعد عملية الرقابة الجبائية	
مرتفعة	04	00.713	3.864	0	4	0	30	3	مديرية الضرائب تستخدم تقنيات الاتصال الحديثة في عملية الرقابة الجبائية.	03
				0	10.8	0	81.1	8.1	يتم الاتصال مع كل المؤسسات بشكل دوري	
مرتفعة	03	00.664	3.945	0	3	0	30	4	نظام الرقابة في مديرية الضرائب مفعّل ويتم تحديثه باستمرار	04
				0	8.1	0	81.1	10.8	يعتمد نظام الرقابة الجبائية على آلية	

									تتوافق والبيئة التي يعمل فيها	
مرتفعة	06	1.044	3.513	0	11	0	22	4	تستطيع مديرية الضرائب التدقيق في الرقابة الجبائية من خلال اعتمادها على نظام معلومات الموظفين في مديرية الضرائب يجتازون دورات تدريبية لكيفية استخدام التقنيات الحديثة للرقابة الجبائية	05
				0	29.7	0	59.5	10.8		
مرتفعة	02	00.686	3.973	1	1	0	31	4	تقدم مديرية الضرائب معلومات صريحة بعد عملية الرقابة الجبائية مديرية الضرائب تستخدم تقنيات الاتصال الحديثة في عملية الرقابة الجبائية.	06
				2.7	2.7	0	83.8	10.8		
متوسطة	07	1.081	3.324	0	14	0	20	3	يتم الاتصال مع كل المؤسسات بشكل دوري	07
				0	50.8	0	54.1	8.1		
مرتفعة	/	0.400	3.714					نتائج المحور الأول		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS, V22

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الأول التي تم التوصل إليها والبالغة (08) فقرات كانت في مجملها مرتفعة أي أعلى من المتوسط الفرضي المستخدم (03)، وهذا يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت إيجابية، ودليل ذلك أن المتوسط

الحسابي العام لفقرات المحور الأول بلغ (3.714)، وبلغ الانحراف المعياري (0.400) ما يعني أن نسبة تشنت إجابات أفراد العينة على مضمون عبارات المحور الأول من الاستبيان ضعيفة، أي أن آلية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب فعالة بشكل جيد

الفرع الثاني: اختبار صحة الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على نعم توجد شبكة المعلوماتية لدى المؤسسات العمومية بمستوى مقبول.

الجدول رقم (17): نتائج اختبار ويلكوكن للفرضية الثانية

المتغير المستقل	قيمة Z	مستوى الدلالة	القرار الإحصائي
تقوم مديرية الضرائب بعملية الرقابة الجبائية بصرامة	-5.308	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS, V22

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن قيمة $Z = -5.308$ ومستوى الدلالة الإحصائية (0.000) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، ولهذا يتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن تقوم مديرية الضرائب بعملية الرقابة الجبائية بصرامة، ولإثبات ذلك سنقوم بتحليل نتائج المحور الثاني من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (18): النتائج الإحصائية لفقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي					الانحراف المعياري	ترتيب العبارات	درجة القبول
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار			
01	تقوم مديرية الضرائب بعملية التحقيق الجبائي	0	17	0	18	2	2.864	05	متوسطة
		0	45.9	0	48.6	5.4			

متوسطة	04	1.130	3.000	3	14	0	20	0	يسمح للعاملين بالدخول إلى عملهم الالكتروني عبر شبكة الانترنت وهم خارج مكان العمل يملك البنك موقع الكتروني دائم وفعال	02
				8.1	50.8	0	54.1	0		
مرتفعة	01	.8230	3.648	0	7	0	29	1	لدى البنك قاعدة بيانات واسعة حول الزبائن الذين يستفيدون من الخدمات الالكتروني تقوم مديرية الضرائب بعملية التحقيق الجبايي	03
				0	18.9	0	78.4	2.7		
متوسطة	03	1.033	3.351	2	9	0	26	0	تراقب مديرية الرقابة رقم الريح الجبايي عملية يسمح للعاملين بالدخول إلى عملهم الالكتروني عبر شبكة الانترنت وهم خارج مكان العمل	04
				5.4	24.3	0	70.3	0		
متوسطة	02	1.091	3.405	2	9	0	24	2	يملك البنك موقع الكتروني دائم وفعال	05
				5.4	24.3	0	64.9	5.4		
	6	1.063	2.43	8.1	50.8	0	54.1	0	تقوم مديرية الضرائب بعملية التحقيق الجبايي	06
متوسطة	/	0.635	3.254						نتائج المحور الثاني	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS, V22

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثاني التي تم التوصل إليها والبالغة (08) فقرات كانت في مجملها متوسطة، وهذا يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت إيجابية، ودليل ذلك أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الثاني بلغ (3.2،54)، وبلغ الانحراف المعياري (0.635) ما يعني أن نسبة تشتت إجابات أفراد العينة على مضمون عبارات المحور الثاني من الاستبيان ضعيفة، وهو دليل على أن الصرامة في عملية الرقابة الجبائية من طرف المؤسسة محل الدراسة متوسطة نوعا ما.

الفرع الثالث: اختبار صحة الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على: تقدم مديرية الضرائب معلومات محاسبية ذات جودة عالية من خلال الرقابة الجبائية.

الجدول رقم (19): نتائج اختبار T-test لعينة واحدة للفرضية الثالثة

المتغير التابع	قيمة t الحسوبة	قيمة t الجدولية	Sigg	القرار الإحصائي
تقدم مديرية الضرائب معلومات محاسبية ذات جودة عالية من خلال الرقابة الجبائية	26.138	1.688	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS, V22

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة الإحصائية Sig (0.000) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (26.138) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية (1.688) وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين لنا أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، ولهذا يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن تقدم مديرية الضرائب معلومات محاسبية ذات جودة عالية من خلال الرقابة الجبائية.، ولإثبات ذلك سنقوم بتحليل نتائج المحور الثالث من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (20): النتائج الإحصائية لفقرات المحور الثالث

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارات	درجة القبول
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
		% النسبة	% النسبة	% النسبة	% النسبة	% النسبة				
01	تسعى مديرية الضرائب إلى تقديم معلومات محاسبية بجودة عالية من خلال الرقابة الجبائية	4	22	0	7	4	3.4054	1.235	06	متوسطة
		10.8	59.5	0	18.9	10.8				

									يوجد تفاعل بين المؤسسات الاقتصادية والمالية والمديرية الضرائب	
متوسطة	07	1.063	3.508	2	9	0	25	1	تقوم مديرية الضرائب بالتحقيق المحاسبي من أجل تقديم معلومات مالية صحيحة	02
				5.4	24.3	0	67.6	2.7	تعمل مديرية الضرائب بآلية فعالة في التحقيق المحاسبي	
مرتفعة	03	1.066	3.594	3	4	1	26	3	تعمل مديرية الضرائب بصرامة مع المؤسسات الاقتصادية	03
				8.1	10.8	2.7	70.3	8.1	تتيح مديرية الضرائب معلومات محاسبية صريحة للجهات المعنية	
مرتفعة	04	1.117	3.594	3	5	0	25	4	يتناسب النظام الجبائي المعمول به في مديرية الضرائب والمؤسسات الاقتصادية	04
				8.1	13.5	0	67.6	10.8		
مرتفعة	02	0.949	3.648	1	6	1	26	3	تسعى مديرية الضرائب إلى تقديم معلومات محاسبية بجودة عالية من خلال الرقابة الجبائية	05
				2.7	16.2	2.7	70.3	8.1	يوجد تفاعل بين المؤسسات الاقتصادية والمالية والمديرية الضرائب	
مرتفعة	05	1.093	3.567	2	7	0	24	4	تقوم مديرية الضرائب بالتحقيق المحاسبي من أجل	06
				5.4	18.9	0	64.9	10.8		

									تقديم معلومات مالية صحيحة تعمل مديرية الضرائب بآلية فعالة في التحقيق المحاسبي	
مرتفعة	01	1.090	4.243	3	0	0	16	18	تعمل مديرية الضرائب بصرامة مع المؤسسات الاقتصادية تتيح مديرية الضرائب معلومات محاسبية صريحة للجهات المعنية	07
مرتفعة	08	1.043	3.042	8.1	0	0	43.2	48.6	يتناسب النظام الجبائي المعمول به في مديرية الضرائب والمؤسسات الاقتصادية	08
مرتفعة	/	0.745	3.633						نتائج المحور الثالث	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS, V22

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثالث التي تم التوصل إليها والبالغة (08) فقرات كانت في مجملها مرتفعة، وهذا يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت إيجابية، ودليل ذلك أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الثالث بلغ (3.633)، وبلغ الانحراف المعياري (0.745) ما يعني أن نسبة تشتت إجابات أفراد العينة على مضمون عبارات المحور الثالث من الاستبيان ضعيفة، وهو دليل على أن المعلومات المحاسبية التي تقدمها مديرية الضرائب هي معلومات ذات جودة عالية .

خلاصة الفصل الثاني

لقد كان الهدف من إجراء هذه الدراسة التطبيقية التعرف على واقع جودة المعلومات المحاسبية من خلال عملية الرقابة الجبائية التي تقوم بها مديرية الضرائب في الجزائر، وهذا من خلال توزيع استبيان على عينة من الإداريين في المؤسسة العمومية محل الدراسة " مديرية الضرائب بولاية المسيلة ، وخلصت هذه الدراسة إلى أن أفراد العينة أجمعو على توفر نظم معلومات محاسبية ذات جودة عالية من خلال القيام بعملية الرقابة الجبائي

الخاتمة

الخاتمة

تسعى الدولة جاهدة للرفع من جودة المعلومات المحاسبية عن طريق الرقابة الجبائية، وهذا ما قمنا بدراسته من خلال التطرق إلى إجراءاتها في إطار التحقق من التصريحات فيما يخص المعلومات المحاسبية، فقد تم إبراز الدور الجبائي لمديرية الضرائب وإسهاماتها في تفعيل الرقابة الجبائية من خلال تأكيد حضورها الدائم عن طريق التدخلات وعمليات التحقيق المتكررة، مستخدمة بذلك جميع إمكانياتها وهيكلها المنتشرة عبر كامل التراب الوطني، كما أن دور هذا الجهاز الرقابي لا يقصر على مراقبة تصريحات المكلفين فقط، بل يتعداه إلى إعلام المكلفين بالضريبة عن الحقوق المخولة لهم والتي تحميهم من تعسف الإدارة، وكذا مختلف الواجبات والالتزامات المفروضة عليهم.

تطرقنا في دراستنا إلى تقنيات الرقابة الجبائية المتمثلة في الرقابة الجبائية، التي تهدف إلى فحص محاسبة المكلفين واختبار مدى مصداقيتها ونزاهتها.

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات

- 1- الفرضية الأولى المتمثلة في " تعتمد مديرية الضرائب على آلية فعالة في عملية الرقابة الجبائية" مقبولة ومحققة وهذا ما استنتجناه خلال عملية تحليلنا لاستجابات عينة أفراد الدراسة؛
- 2- تقوم مديرية الضرائب بعملية الرقابة الجبائية بصرامة وهذه الفرضية مؤكدة من خلال تحليل واختبار نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة؛
- 3- الفرضية الثالثة التي تنص على أن مديرية الضرائب تقدم معلومات محاسبية بجودة عالية من خلال عملية الرقابة الجبائية أيضا تم تأكيدها بعد تحليلنا لنتائج الاستبانة الموزعة على أفراد عينة الدراسة.

ثانياً: التوصيات

- 1- العمل بإنشاء قاعدة معلومات محاسبية فعالة؛
- 2- تحديث وتطوير الدلائل الخاصة بالرقابة الجبائية للتكيف مع نظم المعلومات المحاسبية؛
- 3- الزيادة في سلطة الجهة المعنية بالرقابة الجبائية من أجل القيام بعملها بأكثر فاعلية
- 4- تحيين المعلومات المحاسبية وهذا بتفعيل آلية خاصة من أجل جودتها؛
- 5- تكييف النظم الجبائية مع المؤسسات المعنية من أجل سهولة التعامل معها.

ثالثاً: آفاق الدراسة

من خلال ما تم عرضه لمعالجة إشكالية الدراسة بالقدر الذي توفر لدينا من معلومات ومعطيات والدراسات السابقة التي أمكن الحصول عليها فهو موضوع غاية في التشعب، حاولنا جاهدين أن نمكن الباحثين والمهتمين بالموضوع ما استطعنا من الدقة والمنهجية،

.....الخاتمة.....

الإتقان والمصداقية، وحتى نفتح آفاقا جديدة لتناول الموضوع من جوانب أخرى لم يسعفنا الحظ للبت فيها بسبب الصعوبات التي سبق وأثرناها والحدود التي التزمنا بها، نقترح ما يلي:

- 1- دور القابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي؛
- 2- اسهام الرقابة الجبائية في تفعيل التحقيق المحاسبي؛
- 3- نظم المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد النفقات؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- أولا: قائمة الكتب

- محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي : المراجعة و تدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ؛
- سونيا محمد البكري، "نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998؛
- ثانيا: المجلات والمذكرات؛
- الدهراوي كمال الدين مصطفى، "نظم المعلومات المحاسبية"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000؛
- حجازي فادية محمد، غراب كامل السيد، "نظم المعلومات الإدارية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999؛
- بوتين محمد، "المحاسبة العامة للمؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991؛
- عبد الرزاق محمد قاسم، "نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998؛

-المذكرات

- صديقي مسعود، "مراجعة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الجزائرية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000؛
- حواس صالح، "أهمية ودور نظام المعلومات المحاسبي وتطوره من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995؛

ثالثا: المطبوعات

- بوعلام وهي : محاضرات في مقياس الرقابة الجبائية و المنازعات مقدمة للسنة الثانية ماستر ، تخصص مراقبة التسيير ،جامعة المسيلة ، 2018؛
- كمال رزيق ،فضيلي عبد الحليم:نظام المعلومات الجبائي الجزائري؛

رابعا: الوثائق الرسمية

القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02-2009 ، الأمانة العامة للحكومة، وزارة المالية، الجزائر 2009 .

خامسا: المواقع الإلكترونية

- www.cabinet-haddad.com

المراجع باللغة الأجنبية

- **la charte du contribuable** : Ministère des finances,direction des impots ,2009 .
- Lallemand Lakhdar, "**Management et System d'information**", Séminaire, Op.Cit.
- **guide du vérificateur de comptabilité** :Ministère des finances,direction des impots,édition 2015

الملاحق

الملحق رقم (01): التعهد بالنزاهة العلمية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

قسم:

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
Université Mohamed Boudiaf a M'sila

قسم:

تصريح بشرفي
بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة) ب. بوجرة محمد المولود(ة) بتاريخ: 1997/12/07 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 1370 الصادرة بتاريخ: 2018/04/18 عن: بلدية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: علوم اقتصادية تخصص: محاسبة وصياغة مذكرات خلال السنة الجامعية: 2017-2018

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:

الرقابة الكتابية و دورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

دراسة حالة مديرية إفراميل

لولاية المسيلة

أصرح بشرفي أنني إلتمت بمراعاة معايير الأمانة و النزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ:/...../.....

التوقيع و البصمة

[Signature]

[Fingerprint]

* يحجر كل طالب (ة) تصريحاً فردياً في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .
** يندرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الملخص

كان موضوع دراستنا يتمحور حول دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وهذا من خلال عرضنا لعموميات حول الرقابة الجبائية ، وماهية نظم المعلومات المحاسبية ، وأخذنا نظم المعلومات المحاسبية المالية في ظل الرقابة الجبائية من أجل التدقيق أكثر في الموضوع، تناولنا في هذه الدراسة بالتحليل معرفة دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث تم تقسيم الدراسة إلى شقين الأول نظري والثاني تطبيقي، أيضا تناولنا لواقع الرقابة الجبائية في الجزائر، واجرائنا لتوزيع استبان وتحليلها بواسطة برنامج SPSS.V22 كما استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يعطينا نتائج أدق من أجل تحليل عينة الدراسة التي أجريناها بمديرية الضرائب بولاية المسيلة لأنها تتناسب والدراسة الميدانية للموضوع، وهذا ما ساعدنا في التدقيق أكثر في الإسقاط الميداني للجزء النظري للدراسة، التي استنتجنا فيها دور مديرية الرقابة الجبائية الفعلي في تجسيد مخرجات البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية ، المعلومات المحاسبية، نظام المعلومات المحاسبية المالية

Summary:

The subject of our study focused on the role of collegial control in improving the quality of accounting information. This was done through our presentation of generalizations on collection control and on what accounting information systems are. We took financial information systems as a basis for further scrutiny. In this study, we analysed the role of collegial control in improving the quality of accounting information.

Keywords: Mandatory Control, Accounting Information, Financial Accounting Information System